مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

العلاقة بين ملكية المرأة للأراضي الزراعية وتأنيث الفقر في الريف المصري: دراسة تحليلية

د. نعمة محمد السيد السيد مصطفى

مدرس علم الاجتماع بقسم العلوم الاجتماعية

كلية التربية – جامعة الإسكندرية

DOI: 10.21608/qarts.2023.208356.1674

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – المجلد (٣٢) العدد (٦٠) يوليو ٢٠٢٣

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

العلاقة بين ملكية المرأة للأراضي الزراعية وتأنيث الفقر في الريف المصري: دراسة تحليلية

الملخص:

تنطلق الدراسة الراهنة من فرضية أساسية، مفادها: أن هناك علاقة متبادلة ومتداخلة بين ملكية الأراضي الزراعية وتمكين المرأة الريفية اقتصاديًا، والقضاء على ظاهرة انتشار الفقر بين النساء، وتحقيق تنمية بشرية مستدامة حقيقة. وباستخدام منهج إعادة التحليل، توصلت الدراسة إلى ما يلي:

١- رغم حسم الأديان السماوية والاتفاقيات الدولية والقوانين القومية باستقلال الذمة المالية للمرأة وأحقيتها في الميراث، فإن المرأة المسيحية والمسلمة في ريف مصر ما زالت مغبونة وتعاني الحرمان من الميراث الشرعي لها (النقدي والعيني) لأسباب متنوعة ومتباينة.

٢- انبثق عن الجهود الدولية لعدد من المنظمات العالمية، أن برزت مجموعة من الاتفاقيات التي وقعت عليها كثير من دول العالم، وألزمت تلك الدول بأهمية تحقيق المساواة وعدم التمييز ضد النساء؛ في سبيل الحصول على ملكية وحيازة الأراضي الزراعية، وحسن إدارتها. وقد استطاعت تلك الاتفاقيات تحقيق بعض النجاحات في مجال تمكين المرأة، ولكنه لم يستطع تحقيق الأهداف المنشودة للتنمية المستدامة في ريف مصر.

٣- لا يـزال التمييـز ضـد حقـوق النسـاء فـي الملكيـة والحيـازة يشـكل القاعـدة السائدة في الريف المصري.

وفقاً لما توصلت إليه الدراسة من نتائج توصى بالآتي: الاهتمام برفع المستوى الاقتصادي للمرأة الريفية، من خلال القضاء على ظاهرة الفقر المنتشرة بين فئات كثيرة من النساء الريفيات. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال حصولها على ميراثها الشرعي من أموال وأراضٍ زراعية، تمكنها من الوصول إلى كافة المصادر والموارد والخدمات المتاحة في المجتمع. كما يجب أن تتصدّى الدولة المصرية للتمييز الفعلي والقانوني ضد المرأة الريفية، باستخدام عدد من الاستراتيجيات المعُدة من قبل علماء الاجتماع والاقتصاد، لتمكين المرأة في كافة المجالات.

الكلمات المفتاحية: ملكية الأراضي الزراعية، المرأة الريفية، الفقر، تأنيث الفقر.

المقدمة:

تُعد مشكلة الفقر من المشكلات الأساسية التي تقف عائقًا في وجه تنفيذ خطط التنمية البشرية المستدامة، ومن ثَمّ، تتطلب إيجاد الحلول الكفيلة برفع مستوى معيشة الفقراء من أفراد المجتمع، ومساعدتهم على مواجهة التحديات التي تعيق من مساهمتهم الإيجابية في تطوير المجتمع، لاسيما أن الإنسان هو هدف التنمية البشرية المستدامة ووسيلتها في ذات الوقت.

ولما كانت المرأة نصف المجتمع، ولها طبيعتها الخاصة المرتبطة بكونها أنثى، تلك الطبيعة التي حددت خصوصيتها، فقد وجدت معضلات ومعوقات ذات مصادر مختلفة تحكم حياتها، وتتحكم فيها، وقد تحد من قدراتها وإمكاناتها ومشاركتها، بوصفها عنصرًا فاعلًا في المجتمع.

ولعل من أبرز هذه العوائق ما يرتبط بالوضع المادي والاقتصادي للمرأة، والذي يتداخل مع متغيرات ثقافية واجتماعية متعددة، ويحول دون استفادتها مما يتاح لها من فرص حياتية متعددة ومتنوعة. (مركز إيفاد للدراسات والاستشارات، ٢٠١٤م، ص ١٩).

وتعد ظاهرة تأنيث الفقر من الظواهر الملموسة في كل المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، وتنتشر بشكل كبير في المجتمعات التي تعاني من مشكلات سياسية، واقتصادية، واجتماعية؛ حيث تكون المرأة من الفئات الأكثر تأثرًا بما يترتب على هذه المشكلات من نتائج.

والمرأة في المجتمع المصري – ريفه وحضره– تعاني من جملة من المشكلات النوعية الخاصة بكونها امرأة، حيث يأتي الفقر في مقدمة تلك المشكلات.

وبالنظر إلى وضع الريف؛ نجد أن ملكية الأراضي الزراعية في المناطق الريفية تُعد أكثر الأصول قيمة وأهمية، وأحيانًا الأصل الأوحد، ولا تزال المشاركة الكاملة في المجتمع القروي – بما في ذلك القدرة على كسب الدخل– تعتمد على امتلاكها، أو التمتع بحقوق التصرف فيها.

كما تُشكل ملكية الأراضي الزراعية للمرأة الريفية مفتاحًا لتمكينها وأمنها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويسهم في تحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة للمجتمعات المحلية. حيث تعد الأراضي مورد اقتصادي رئيسي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالحصول على الموارد الاقتصادية والإنتاجية الأخرى واستخدامها والتحكم بها.

وتنطلق الدراسة الراهنة من فرضية أساسية، مفادها: أن هناك علاقة متبادلة ومتداخلة بين ملكية الأراضي الزراعية وتمكين المرأة الريفية اقتصاديًا، والقضاء على ظاهرة انتشار الفقر بين النساء، وتحقيق تنمية بشرية مستدامة حقيقة، فالتنمية البشرية المستدامة تتضمن مقاييس، أهمها: الإنصاف، والعدالة في الوصول إلى مصادر الإمكانات الاقتصادية.

وفي سبيل بلورة رؤية تحليلية حول العلاقة بين ملكية المرأة الريفية المصرية وتأنيث الفقر في الريف المصري؛ سيتم تقسيم الدراسة إلى مبحثين رئيسيين: يختص المبحث الأول بالشق النظري؛ فيعرض أولًا: منهجية تحليل العلاقة بين ملكية المرأة الريفية المصرية للأراضي الزراعية من جهة، وتأنيث

الفقر من جهة أخرى، وذلك من خلال عرض مشكلة الدراسة، وأهدافها، وتساؤلاتها، وفروضها، فضلًا عن تقديم إطار مفاهيمي لملكية الأراضي الزراعية، والمرأة الريفية، مرورًا بتحديد دقيق لتأنيث الفقر، والمقصود به، ثم تقديم تصورات نظرية لتنمية الموارد البشرية. بينما يعرض المبحث الثاني: تأنيث ملكية الأراضي الزراعية في مصر وعلاقتها بالتنمية البشرية المستدامة، فيعرض أولًا: دراسة حقوق ملكية المرأة للأراضي الزراعية في الأديان السماوية والاتفاقيات الدولية والقوانين القومية، ثم ثانيًا تقديم رؤية سوسيولوجية حول العلاقة بين التنمية البشرية المستدامة وتمكين المرأة الريفية في رؤية مصر ٢٠٣٠م.

المبحث الأول: منهجية تحليل العلاقة بين ملكية المرأة للأراضي الزراعية وتأنيث الفقر

أولاً: الإطار النظري للدراسة:

أ- مشكلة الدراسة وأهدافها:

تُعَد مُلكية الموارد الاقتصادية جزءًا لا يتجزأ من الممارسة الفاعلة وضمان الأمن البشري اللازم للعيش في مأمن من الخوف والعوز والإهانة، حيث تُعتَبر الأرض ومواردها الطبيعية في المجتمعات الزراعية وسيلة للرفاهية المالية والجسدية والنفسية.

ومع ذلك، تُعتبر ملكية الأراضي الزراعية الآمنة مسألة بعيدة المنال بالنسبة إلى كثير من النساء في نصف العالم، وذلك بغض النظر عن تعليمهن، أو وضعهن الاجتماعي والاقتصادي، فلا يملكن حيازة الأرض الزراعية ولا حرية التصرف فيها. وغالبًا ما تكون عدم المساواة بين الجنسين مُتجَذِّرة في الأعراف الثقافية، والتي تسمح وتؤدي إلى تفاقم أنماط التمييز ضد المرأة داخل الأسرة وفي المعاملات الاقتصادية، هذه المواقف التمييزية تتفوّق على الاعتبارات الإنسانية والأخلاقية، وتخلق وتُعزّز مبدأ عدم المساواة. (أمل قنديل، ٢٠٢١م).

إن إنكار حق النساء الريفيات في مجتمعهن القروي في الحصول على ملكية الأراضي الزراعية يسبب نتائج سلبية على المجتمعات القروية والحضرية على حد سواء، فهو يشكل عاملًا رئيسًا يسهم في الفقر المدقع، وانتشار الجهل والمرض، والهجرة الريفية إلى المدينة التي تؤدي إلى التخلي عن الأرض،

والاضطراب الاجتماعي، وكثير من الظروف السلبية الأخرى التي تنشأ عن تأثيرات خارجية غير متوقعة؛ تعوق عن تحقيق التنمية البشرية المستدامة المنشودة.

لذا هناك حاجة ماسة إلى إجراء بحوث متعمقة عن واقع حيازة الأراضي الزراعية وتملكها حسب النوع، حيث إن البحوث التي أجريت مؤخرًا عن العلاقة بين حقوق الملكية، لم تؤد إلى تغيير فهمنا لديناميات التنمية المستدامة فحسب؛ فقد أكدت كثير من الدراسات والبحوث أهمية تأمين ملكية الأراضي للمرأة الريفية؛ الأمر الذي يسهم بشكل كبير في زيادة الدخل، والقضاء على الفقر، وتحسين نوعية الغذاء والمسكن، حيث إن تأمين هذه الموارد يدعم نتائج صحية وتعليمية أفضل، ويؤدي إلى القضاء على الفقر، وتحقيق التنمية البشرية المستدامة المنشودة.

واستنادًا إلى ما سبق، تتبلور مشكلة الدراسة في تحليل مؤشر ملكية الأراضي الزراعية للمرأة الريفية المصرية، كأحد المؤشرات التي وضعتها الأمم المتحدة في أهداف التنمية المستدامة (الهدف الأول: القضاء على الفقر، لقياس مدى تمكين المرأة اقتصاديًا) في القضاء على ظاهرة الفقر بين النساء، وذلك من خلال البحث المنهجي في عدة محاور تبرز من خلالها أهداف الدراسة، والتي تتمثل في الآتي:

أ- دراسة حقوق ملكية المرأة للأراضي الزراعية في الأديان السماوية، والاتفاقيات الدولية، والقوانين القومية.

ب-العلاقة بين استقلالية المرأة الريفية في ملكية الأراضي الزراعية، وتحقيق معدلات مرتفعة من التنمية البشرية المستدامة.

ت–التعرف على العلاقة بين أهداف التنمية البشرية المستدامة وتمكين المرأة الريفية في القضاء على الفقر في رؤية مصر ٢٠٣٠م: نظرة سوسولوجية.

ث–طرح رؤية سوسيولوجيه تسهم في تعزيز تأنيث ملكية المرأة للأراضي الزراعية في القضاء على الفقر وفقا لرؤية مصر ٢٠٣٠م.

ب–تساؤلات الدراسة:

للوصول إلى هذه الأهداف؛ تسعى الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات، يُجاب عنها نظريًا عن طريق منهج إعادة التحليل:

١– ما حقوق ملكية المرأة للأراضي الزراعية في الأديان السماوية (المسيحية والإسلام) والاتفاقيات الدولية والقوانين القومية؟

٢– هل توجد علاقة بين استقلالية المرأة الريفية في ملكية الأراضي الزراعية وتحقيق معدلات عالية من مؤشرات التنمية البشرية المستدامة؟

٣– ما الأسباب التي تحول دون ملكية المرأة الريفية للأراضي الزراعية في الريف المصري؟

ج–أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة على مستويين: الأهمية العلمية، والأهمية العملية.

١– الأهمية العلمية:

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى كونها تناقش قضية مرتبطة بالمرأة وحقوقها، في ظل الاهتمام السائد على المستوى العالمي بموضوع تمكين المرأة، سواء كان تمكينًا اقتصاديًا، أو سياسيًا، أو اجتماعيًا، خاصة المرأة

الريفية التي تعاظم دورها عبر الزمن لترتاد آفاقًا ومجالات لم تكن متاحة لها من قبل، وبهذا زاد الاهتمام بمتطلبات المرأة الريفية لتمكينها من القيام بالأدوار الجديدة التي أوكلت إليها. ومن هذه المتطلبات ضرورة تأمين حقوق أكثر إنصافًا في الأراضي، فهو أحد السبل للقضاء على ظاهرة الفقر بين النساء، حيث إن النساء يشكلن قطاعًا متزايد الأهمية في رأس المال الاقتصادي والاجتماعي، المحلي والقومي، لقيامهن بتوفير الرعاية الأسرية الأولية، كما أن المرأة تميل إلى إعادة استثمار موارد أكثر من الرجل في الأسرة، وإعادة الاستثمار هذه تشكل حجر الزاوية في مجالات التغذية، والصحة، والتعليم، والإنفاق، والتخفيف الفعال من وطأة الفقر.

ولا يقل المتغير الأساسي الثاني في البحث – والمتمثل في دراسة ظاهرة انتشار الفقر بين النساء الريفيات– أهمية عن تمكين المرأة للأراضي الزراعية، ذلك أن التنمية البشرية المستدامة تركز على القضاء على الفقر والعوز، وتمكين العنصر البشري غاية ووسيلة في نفس الوقت.

وبدمج المتغيرين ومحاولة تقصي أثر تمكين المرأة اقتصاديًا عن طريق إعطائها حقوقها في تملك الأراضي الاقتصادية، والذي له أثر واسع المدى خاصة في البعدين السياسي والاقتصادي على التنمية البشرية المستدامة؛ مما يفتح جدلًا علميًا هادفًا يكشف مدى إسهام تمكين المرأة اقتصاديًا وسياسيًا في الرقي بالمجتمع، وهي الأهمية الأساسية للبحث.

٢- الأهمية العملية:

تأتي أهمية الدراسة كونها تتناول حق المراة الريفية في ملكية الأراضي الزراعية على المستوى الوطني، وتقوم بتوضيح واقع الحال للمرأة

الريفية، وتحليل الأسباب التي تقف عائقًا أمام حصولها على ملكية الأراضي الزراعية، وأن تكون مرجعًا لواضعي الخطط والبرامج الهادفة إلى التنمية الريفية المستدامة.

كما يهدف البحث إلى استنباط مجموعة نتائج من خلال بلورة عدد من القضايا النظرية والتطبيقية، والتي تعد جديرة بالبحث في المستقبل، وتساعد على طرح مجموعة من التوصيات والمقترحات التي تجد طريقها للتطبيق في الواقع، أو تُعين متخذ القرار وصانع السياسة على توسيع مجال رؤيته عند وضع سياسة تستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية بين الجنسين في تملك الأراضي الزراعية، وذلك لتحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة.

د- مسلمات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة السابق ذكرها، تم رصد عدة مسلمات؛ وهي:

١. تمثل المرأة الريفية المصرية العمق الاستراتيجي للتنمية المستدامة في مصر.

٢. المساواة بين الجنسين في الحصول على الأراضي الزراعية جزء أساسي من التخطيط الواقعي وصنع السياسات في جميع البلدان، وأساس تحقيق التنمية البشرية المستدامة، والقضاء على الفر بكافة أشكاله.

٣. إن التمييز ضد النساء بالنسبة إلى ملكية الموارد له آثار بعيدة المدى في حياتهن وأُسَرهنّ ومجتمعهن.

هـ -الفروض:

بلورت الدراسة أهدافها في فرضين، هما:

١. هناك علاقة طردية بين القضاء على ظاهرة انتشار الفقر بين النساء، وتملك المرأة الريفية للأراضي الزراعية.

٢. يكمن التحدي الأساسي في التنمية البشرية المستدامة بمصر إلى استمرارية حالة الفقر بين قاطني الريف، وخاصة المرأة.

و _ المنطلق النظري للدراسة:

إن أية دراسة لابد أن تنطلق من أساس نظري يكفل لها القراءة الواعية لجوانبها التطبيقية؛ ومن ثم تحقيق أهدافها، وتتحدد جودة أية دراسة بمقدار التكامل بين الإطار النظري لها، ومشكلتها، والأهداف التي تستهدف تحققها؛ ومن ثَمّ فإن محاولة الوقوف على نظرية واضحة المعالم تتيح فرصة النفاذ إلى مدى ملكية المرأة الريفية للأراضي الزراعية من الأهمية بمكان؛ إذ تتيح للباحثة معرفة دورها في التنمية البشرية المستدامة للمجتمعات المحلية؛ مما يؤهله لمرحلة الوصف والتصميم؛ ثم طرح معالجة جادة لإشكالية الدراسة.

وتفسر النظرية النسوية العلاقة المركبة بين ملكية المرأة الريفية المصرية للأراضي الزراعية، والقضاء على الفقر بين النساء.

وتعد المقولات النظرية والمقولات الفكرية للنظرية النسوية فلسفة رافضة لربط الخبرة الإنسانية بخبرة الرجل فقط، وإعطاء تصور عن الحياة ومعطياتها من وجهة نظر المرأة. (سحر محمد علي، ٢٠١٩م، ص ٢٩٢).

كما تقوم النظرية النسوية على مجموعة من الافتراضات الأساسية، حيث يتعلق أهم هذه الافتراضات بالوضع المتدني للمرأة، وهو وضع مترتب على نمط التنشئة الاجتماعية التي تلعب دورًا مهمًا في تحديد ما يسمى بالأدوار الجندرية، فقد درجت المجتمعات على إجراء نوع من تقسيم العمل الذي تمنح المرأة من خلاله أدوارًا تعمق النظرة الدونية لها. وقد تباينت الآراء حول أسباب تكوين تلك النظرة المتدنية، فالبعض أرجعها إلى الطريقة التي ينتظم بها المجتمع ويدخل ضمن إطارها نمط التنشئة الاجتماعية، ويفترض هذا الفريق أن هذا النظام هو المسؤول عن القهر والاضطهاد اللذين تتعرض لهما المرأة، وهو النواة الأولى في خلق الوضع المتدني للمرأة، في حين يفترض فريق آخر من النسويين أن هذا الوضع يعد إفرازًا لنمط العلاقات الاجتماعية، فسلطة المجتمع الأبوي ليست هي فقط المسؤولة عنه، بل إن العلاقات الإنسانية عمومًا هي المسؤولة عن تشكيل تلك الوضعية، وإلي جانب هذين الفريقين ثمة فريق ثالث يرجع تلك الحالة إلى نمط العلاقات المرتبطة بالنوع الاجتماعي. (وسام محمد أحمد بلابل، ٢٠٢٢م، ص ٩٨٩).

ولقد تعددت وتنوعت التيارات الفكرية التي أسهمت في تشكيل المقولات الفكرية للنظريات النسوية، إلا أنهم يتفقون جميعًا في تحليل تجارب النساء فيما يتعلق بالتبعية الجندرية، وجذور اضطهاد المرأة، وكيف يستمر عدم المساواة بين الجنسين، ويقدمون علاجات مختلفة لعدم المساواة بين الجنسين. (Jones, K., & Budig, M., 2008, P.,1)

ويعد الاتجاه الليبرالي النسوي Liberal Feminism أول الاتجاهات التي شكلت الإطار الفكري للنسوية، والذي رأى أن عدم المساواة في وصول المرأة إلى المؤسسات القانونية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية يرجع في المقام الأول إلى

اضطهاد المرأة، وأن المرأة تعاني من التمييز بينها وبين الرجل، فهي محرومة من العديد من الإمكانات والفرص، وتعيش في مكانة أدني من الرجل، وأن سبب هذه المكانة المتدنية هو التنشئة الاجتماعية. إلا أن هذا التيار يرى أن علاج هذه المشكلات يكمن في مبادئ الحرية والمساواة للمطالبة بحقوق المرأة ومشاركتها في المجالات العامة للتعليم والسياسة والعمل. وأن هذه المساواة موجودة في النظام الرأسمالي القادر على التكيف مع كافة المتغيرات المختلفة. (J.,Lorber,. 2005, P., 3)

كما أن ثاني الاتجاهات التي شكلت الإطار الفكري للنظريات النسوية هو النسوية الراديكالية Radical Feminism، والذي يرى أن اضطهاد المرأة يأتي من الحياة الجنسية، حيث يجادلون بأن أجساد النساء يتم التحكم فيها من خلال العنف، والتشويه، والمؤسسات الاجتماعية، مثل الطب والدين. وترى النسويات الراديكاليات أن التحيز الجنسي هو أقدم أشكال الاضطهاد وأكثرها انتشارًا. وهم يجادلون بأن القضاء على النظام الأبوي والعلاقات الجنسية الإجبارية هما المفتاح لإنهاء الاضطهاد بين الجنسين، حيث يمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة سيطرة المرأة على أجسادها، بما في ذلك تغيير الحياة الجنسية والولادة والأمومة. (Jones, K., & Budig, M., 2008, P.,2)

أما ثالث الاتجاهات التي شكلت الإطار الفكري للنظريات النسوية فهو النسوية الماركسية أو الاشتراكية Marxist and Socialist feminists، والتي ربطت اضطهاد المرأة باستغلال الرأسمالية لجهود البروليتاريا، واستغلال المجتمع لجهود النساء باعتبارهن عاملات لا يمتلكن قوة عملهن (إنجاب الأطفال، العمل المنزلي غير مدفوع

الأجر)، بالإضافة إلى أنه يتم استغلال النساء كجيش احتياطي منخفض الأجر وقابل للاستهلاك. وترى النسويات الماركسيات أن النظام الأبوي القائم على سيطرة الذكور من إنتاج الرأسمالية، وأنه سينتهي بزوال الرأسمالية. ويرى هذا الاتجاه أن العلاج الفعال لحل مشكلات المرأة يتمثل في تغيير العلاقات داخل الأسرة، من خلال إعادة توزيع المسؤوليات، وإحداث تغييرات في الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، والفرص الاقتصادية، والسلطة السياسية.(J.,Lorber,. 2005, P., 4)

وبشكل عام، يمكن القول بأن النسوية مجموعة من التصورات الفكرية والفلسفية التي تسعى لفهم جذور وأسباب التفرقة بين الرجال والنساء؛ وذلك بهدف تحسين أوضاع النساء، وزيادة فرصهن في كافة المجالات، فالنسوية ليست أفكارًا نظرية وتصورات فكرية مؤسسة في الفراغ، بل هي تقوم على حقائق وإحصائيات حول أوضاع النساء في العالم، وترصد التمييز الواقع عليهن، سواء من حيث توزيع الثروة، أو المناصب، أو الفرص، وتصل أحيانًا حتى احتياجات الحياة الأساسية من مأكل وتعليم ومسكن وغيره. (سحر محمد علي، ٢٠١٩م، ص ٢٩٢).

واستنادًا إلى ما سبق؛ فإنه يمكن الاستعانة بالتفسيرات النظرية المتنوعة التي قدمتها التيارات الفكرية للنظرية النسوية في تفسير أسباب عدم تمكين المرأة الريفية من الوصول إلى ملكية الأراضي الزراعية، مما يعرقل إحداث تنمية في الحياة الأسرية، الأمر الذي ينعكس على عرقلة تطور المجتمعات المحلية.

ز- الإطار المفاهيم للدراسة:

تحظى مسألة وضع إطار مفاهيمي لأية دراسة باهتمام علماء الاجتماع والباحثين على مختلف اهتماماتهم، حيث يُعد تحديد المفاهيم العنصر

الأساسي والفعال لإنجاز البحث العلمي، فهو بمثابة نقطة الانطلاق، كي لا يؤدى اختلاط المفاهيم إلى حدوث لبس وخلط في الذهن عند التعرض لقضايا الدراسة، لذا فنحن بصدد أربعة مفاهيم أساسية تشكل في مجملها الإطار المفاهيمى للدراسة، ويمكن تحديد هذه المفاهيم في النقاط الثلاث الآتية: ملكية الأراضي الزراعية، المرأة الريفية، الفقر، تأنيث الفقر.

١- ملكية الأراضي الزراعية:

الملكية لغة: نسبة إلي المِلك، وهو مثلث الميم، أي يجوز في ميمه الكسر والفتح والضم، إلا أن معظم اللغويين يستعملون المِلك بكسر الميم في ملك الأشياء، وبالضم في مُلك السلطنة، والوصف من الأول: مالك وجمعه الملاك، والوصف من الثاني: بالضم " مَلِك". بفتح الميم وكسر اللام، وجمعه ملوك.

والمِلك في اصطلاح الفقهاء: هو حكم شرعي مقدر في العين أو في المنفعة، يقتضي تمكين من يضاف إليه من الانتفاع بالمملوك وبالعوض عنه، فهو القدرة الشرعية على التصرف في الرقبة. وعرفه أحد اللغويين المعاصرين بأنه: اختصاص حاجز شرعًا، يسوغ صاحبه التصرف إلا لمانع، فمعنى كونه حاجزًا: أنه يحجز غير المالك عن الانتفاع والتصرف دون إذن المالك، أما المانع الذي يمنع المالك عن التصرف فهو: نقص الأهلية كما في الصغير، حيث يتصرف عنه وليه، وحق الغير كما هو الحال للراهن في ماله المرهون، والمدين المحجور عليه في ماله. (بخلف حاج عبد القادر، ٢٠١٩م، ص ٧٦).

وقد وضعت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة تعريف للملكية الزراعية للأراضي الزراعية بأنها: وحدة اقتصادية للإنتاج الزراعي تحت إدارة واحدة، وتشمل جميع رؤوس الثروة الحيوانية الموجودة فيها، وكل الأرض المستخدمة الأرض المستخدمة لأغراض الإنتاج الزراعي سواء بصورة كلية أو جزئية، بصرف النظر عن المسمى أو الشكل القانوني أو الحجم. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة البرنامج العاملي للإحصاء الزراعي ٢٠٢٠م، ص ٣٠٠).

٢- المقصود بالمرأة الريفية:

وفقاً لتعريف وزارة الشؤون الاجتماعية المصرية؛ فإن المرأة عامة: هي كل أنثى تقع في الفئة العمرية من ١٥- ٦٠ سنة، وتمارس نشاطًا أو عملًا في قطاعات المجتمع المختلفة، سواء في الريف أو الحضر، إما في الزراعة، أو الصناعة، أو التجارة، أو النشاط الخدمي، ويكون هذا العمل داخل نطاق الأسرة أو خارجها لدى الغير، ويكون مقابل حصولها على أجر مناسب أو بدون أجر، وقد يكون عمل المرأة دائمًا أو مؤقتًا أو مؤسسيًا في قطاعات اقتصادية غير رسمية. (أسامة رأفت سليم، ٢٠١٥م، ص ٣٣٠).

أما تعريف المرأة الريفية هي التي تقيم و/أو تعمل غالبًا في المناطق الزراعية والساحلية والحرجية. ويشمل هذا التعريف المرأة التي تمارس عملاً بأجر أو بدون أجر، والتي تقوم بأنشطة منتظمة أو موسمية، والتي تزاول عملًا زراعيًا أو غير زراعي، وتقوم بإعداد الطعام، وإدارة شؤون الأسرة المعيشية، ورعاية الأطفال، وغير ذلك من الأنشطة، وتعمل في الصناعات

المنزلية. (الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، ٢٠١٢م، ص ٣).

ويتسع مفهوم المرأة الريفية ليشمل شرائح النساء اللاتي يقطُنَّ البيئة الريفية والصحراوية، والتي تضم (٤٦٢٥) قرية مصرية بتوابعها، وتقدر تلك الشرائح السكانية بما يعادل ٢٧ .٨٪ من سكان مصر طبقًا لتعداد ٢٠١٧م.(http://docstore.ohchr.org/SelfServices).

٣- الفقر:

منذ القدم جرت محاولات متعددة لتعريف الفقر، وتحديد مفهومه الذي اختلف باختلاف العلماء الواضعين تعريف له، وباختلاف توجهاتهم الأيدلوجية، وتخصصاتهم العلمية المتنوعة.

عُرفت معاجم العلوم الاجتماعية الفقر على أنه مستوى معيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية والمتصلة بالاحترام الذاتي لفرد أو مجموعة أفراد. كما ينظر إلى هذا المصطلح نظرة نسبية نظرًا لارتباطه بمستوى المعيشة العام داخل المجتمع، كما يرتبط بتوزيع الثروة ونسق المكانة، والتوقعات الاجتماعية. (مشيرة العشري، ٢٠١٧، ص١١)

كما عرف البنك الدولي الفقر بأنه: عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوي المعيشة. (مركز إيفاد للدراسات والاستشارات، ٢٠١٤م، ص٢٥)

كما عرفت الأمم المتحدة الفقر بأنه: أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل أو الموارد أو ضمان مصدر رزق مستدام، حيث إن مظاهره تشمل

الجوع وسوء التغذية وانحسار إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الأساسية، إضافة الى التمييز الاجتماعي والاستبعاد من المجتمع وانعدام فرص المشاركة في اتخاذ القرارات.

https://www.un.org/ar/global-issues/ending-poverty

كما عُرف الفقر: بأنه عدم القدرة على الحفاظ على المستوى الأدنى من المعيشة، كما يعرف بغياب الحد الأدنى من الدخل أو الموارد لتلبية الحاجات الأساسية، ويشير الفقر بشكل عام إلى مستوى غير مقبول من الأوضاع المعيشية إلى وضع يتسم بالحرمان من موارد، أو قدرات تعتبر ضرورية لحياة بشرية كريمة. ويرتبط الفقر بمظاهر حرمان مادي ملحوظ، مثل: تردي الأوضاع السكنية، وسوء التغذية، واللباس، ويؤثر الفقر بشكل كبير على مجموعات وفئات قدرتها على الوصول إلى المصادر الاقتصادية محدودة: كالمرضى، والأيتام، والنساء...وغيرها من الفئات المهمشة. ((مركز إيفاد للدراسات والاستشارات، ٢٠١٤م، ص٢٥)

ويرى الباحثون المهتمون بقضايا الفقر أن هناك نوعين أساسين هما: الفقر المطلق أو الموضوعي والفقر الذاتي، النوع الأول مرتبط بالدخل ويقاس بخطى الفقر الأدنى والأعلى، أما النوع الثاني فمرتبط بتقدير الفقراء لأنفسهم من خلال المنظور الأدنى لمستوى المعيشة، والذي يرتبط بمدى القدرة على توفير متطلبات الحياة اليومية. (. (مشيرة العشري، ٢٠١٧، ص١١)

هذا وقد تطور مفهوم الفقر التقليدي إلى مفهوم الفقر متعدد الابعاد الذي يتضمن الاعتماد على عدد من المؤشرات على الأقل تتضمن قياس بعض الاحتياجات الإنسانية الأساسية بدلًا من الاعتماد الكلي على القياس

النقدي. فعلى سبيل المثال، يقوم مؤشر الأمم المتحدة العالمي للفقر متعدد الأبعاد (MPI) على ثلاثة أبعاد أساسية هي التعليم والصحة ومستوى المعيشة، ويتم قياسها وفقًا لعشرة مؤشرات. تتمثل الصحة في مؤشرات التغذية ووفيات الأطفال، ويتمثل التعليم في عدد سنوات التعلّم وانتظام الحضور المدرسي، بينما تشمل مؤشرات مستوى المعيشة كلًا من الممتلكات، والسكن، والكهرباء، والصحة العامة، ومياه الشرب ووقود الطهي.

https://aps.aucegypt.edu/ar/articles/84/tackling-multidimensional-poverty-in-mena

وسوف تتبني الدراسة الحالية تعريف الفقر متعدد الأبعاد مستخدمة مؤشراته الثلاثة (التعليم، الصحة، مستوي المعيشة) في الكشف عن الأوضاع البنائية للفقر في الريف المصري بين عينة الدراسة.

٤- تأنيث الفقر:

كما سبق التوضيح، تعددت التعريفات المختلفة للفقر، ولكن الجزء المشترك في تعريفه يدور حول مفهوم "الحرمان النسبي"، من كون اعتباره انخفاض معدل الدخل أو اعتباره افتقاد القدرة على العمل والتعليم والحصول على الخدمات الصحية والمشاركة السياسية وتلقى الخدمات الحكومية، وذلك على اعتبار أن الفقر هو افتقاد القدرات الأساسية التي تمكن الإنسان من التوافق مع المجتمع الذي يعيش فيه. وبهذا المعنى فإن الفقر بمثابة عملية استبعاد اجتماعي للفرد، وذلك من خلال حرمانه من حقوقه واحتياجاته الأساسية، بالإضافة إلى حرمانه من القيام بواجباته تجاه وطنه. (مشيرة العشري، ٢٠١٧م، ص ١٢).

أما مصطلح "تأنيث الفقر" فقد عرفته منظمة العمل الدولية بأنه: زيادة نسب الفقر بين النساء أكثر من الرجال، وأن حدة نسبة الفقر بين النساء أكثر منه بين الرجال. (السيد الرامخ، ٢٠١١م، ص ٣).

وجاء أيضًا تعريفه في تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧م، بأنه: فرص أقل في العديد من المجالات، ويعنى ذلك إتاحة فرص أقل للمرأة، كما أن من شأن الفقر أن يعمق الفجوات بين الجنسين. (مشيرة العشري، ٢٠١٧م، ص ١٢).

ح- **الدراسات السابقة:** [١]

١- الدراسات العربية:

الدراسة الأولى: حمدي أحمد سيد أبو مساعد، ظاهرة عدم توريث المرأة في الأسرة الريفية: أسبابها وآثارها: دراسة ميدانية في إحدى قرى محافظة أسيوط، مجلة كلية الآداب، جامعة أسيوط، ع ١١، ٢٠٠٢م.

تهدف الدراسة إلى التعرف على مظاهر عدم توريث المرأة الريفية ميدانيًا، والتعرف على الآثار المترتبة على عدم توريث المرأة في الأسر الريفية، لاستخلاص مجموعة من الحلول من خلال نتائج الدراسة الميدانية، والتوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي تفيد المهتمين بهذه المشكلة، وكذلك المساهمة في إثراء نظرية علم الاجتماع.

وباستخدام منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، وعن طريق استخدام أداة الاستبيان، والتي تم تطبيقها عن طريق المقابلة الشخصية مع

[١]- **تم ترتيب الدراسات السابقة العربية والأجنبية زمنيًا، من الأقدم للأحدث.**

أفراد العينة البالغ عددهم ٢٥٠ مفردة، وبتطبيقها على قرية "الهدايا" التابعة لقرية "منقباد" محافظة أسيوط، توصلت الدراسة إلى عدم حصول البنت في المجتمع الريفي على الميراث، وأن هناك مجموعة من الأسباب الاجتماعية تقف عقبة في إعطاء المرأة حقها في الميراث في المجتمع الريفي، وهي كالتالي: سيطرة الأخ الأكبر على الميراث، العزوة الاجتماعية للإخوة الذكور، التمسك بالعادات والتقاليد القديمة، الجهل بأمور الدين بشأن الميراث، خوف المرأة من أن تطرد من أسرة أبيها، تعدد الزوجات. كما أوضحت الدراسة الميدانية أن هناك أسبابًا اقتصادية أخرى تقف عقبة في طريق إعطاء المرأة حقها في الميراث في المجتمع الريفي، وهي كالتالي: الخوف من تفتيت حجم الملكية، سواء كانت عقارات أو أراضٍ زراعية، الطمع والجشع من جانب الأب والإخوة الذكور، وأن البنت قد أخذت حقها من الميراث في تجهيزها للزواج، أن الميراث عزوة اقتصادية للأسرة، وأن البنت أخذت حقها في التعليم. كما بينت الدراسة الميدانية للباحث أن أفراد العينة أكدوا على وجود خلافات ومشاكل بين الإخوة الذكور والإناث بشأن الميراث.

وأخيرًا أوصت الدراسة بضرورة تطبيق مبدأ الشريعة الإسلامية في حق المرأة في الميراث، وضرورة أن يقوم بذلك رجال الدين من خلال عقد الندوات الدينية، وأن يتفهم الذكور أن للمرأة حقًا في الميراث، من خلال عقد الندوات الثقافية بالوحدات المحلية ومراكز الشباب، وضرروة تفعيل دور الرائدات الريفيات في القرى والنجوع، وتفعيل دور الجمعيات الأهلية في الريف المصري.

الدراسة الثانية: سلوى محمد المهدي، ميراث المرأة في صعيد مصر بين الواقع والمأمول: دراسة سوسيو أنثروبولوجيا في محافظتي سوهاج وقنا، مجلة كلية الأداب، جامعة أسيوط، ع ٢٠، ٢٠٠٦م.

هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على الأبعاد المختلفة لقضية حصول المرأة على حقها من الميراث في وادي مصر (الصعيد)، وحاولت الدراسة الإجابة عن تساؤل رئيس، وهو: هل أدت التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي أنجزتها المرأة في المجتمع المصري عامة، والمجتمع الصعيدي بشكل خاص، تأثيرًا على مدى مطالبتها بميراثها وحصولها عليه كاملًا.

وباستخدام المنهج الأنثروبولوجي والمسح الاجتماعي، وباستخدام أدوات الملاحظة والمقابلة والاستبيان، وبالاعتماد على بعض الإخباريين، وبالتطبيق على عينة عشوائية قوامها مئتا مفردة من سيدات عاملات وغير عاملات، توصلت الدراسة إلى أن العقارات في مكان الصدارة بالنسبة للميراث (نظرًا لأن الدراسة طبقت على مجتمع حضري)، وأن للارتقاء بالمستوى التعليمي للمرأة ونزولها للعمل دورًا في المطالبة بحقوقها في الميراث، كما أن الحالة الاقتصادية تلعب دورًا في مطالبة المرأة بميراثها، وأن نسبة قليلة جدًا منهن يأخذن ميراثهن دون مطالبة.

الدراسة الثالثة: فدى فؤاد سالم، ميراث المرأة بين الشريعة والتطبيق: دراسة حالة بإحدى القرى المصرية، مجلة كلية الآداب، جامعة بنها، المجلد ١٥، العدد ١، ٢٠٠٦م.

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المشكلات التي تعاني منها المرأة من أجل الحصول علي حقها الشرعي في الميراث، وذلك من خلال الإجابة عن تساؤل رئيس، مؤداه: إلى أي حد تحصل المرأة على حقها في الميراث؟ وما هي المشكلات التي تترتب عليه؟ وينبثق من هذا التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية، هي: هل تمثل قضية حق المرأة في الميراث مشكلة قائمة بالفعل داخل المجتمع الريفي؟ هل تستطيع المرأة أن تحصل على حقها المشروع في إرث ولدها؟ هل هناك بعض التحايل والألاعيب من أجل عدم توريث المرأة؟ هل هناك بعض السيدات يتنازلن عن حقوقهن في الميراث؟ ما الأسباب التي تجبر المرأة عن التنازل عن حقها المشروع في الميراث؟ هل هناك تفاوت بين القول والفعل في عملية توريث الإناث؟ ما أهم الأساليب المتبعة من أجل حصول المرأة على حقها في الميراث؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة، كما اعتمدت على أكثر من أسلوب لجمع البيانات، منها: المقابلة (الفردية والجماعية)، الإخباريون، الملاحظة، وقد طبقت الدراسة الميدانية على قرية "كفر الحصة"، وهي إحدى القرى التابعة لمركز بنها.

وقد توصلت إلى أن بنية المجتمع المصري عامة والريفي خاصة تشكل أبرز المعوقات أمام ثقافة تطوير المرأة، واعتبارها عنصرًا فاعلًا في المجتمع له حق الاستقلال الاقتصادي؛ فقد ورث المجتمع بُنىً اجتماعية تعددية شديدة التنوع من الانتماءات والعصبيات العشائرية والقبلية، والتي نهضت عليها البُنى السياسية للدولة، وقامت على أساسها العلاقات الاجتماعية؛ مما خلف عندنا موروثات مريضة كرست الإجحاف لحقوق

المرأة، وأدت إلى انفصام بين تطبيق القيم الدينية وتفعيلها في الحياة العملية والواقع المعاش، وأن هذه الموروثات السلبية تكتسب قوة قدسية شرعية تتناقل من الأجيال مما يصعب مخالفتها.

الدراسة الرابعة: عامر محمد نزار جلعوط، الميراث والعرف، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، سوريا، العدد ٤٩، يونيو ٢٠١٦م.

هدف البحث إلى التعرف على الميراث والعرف. فقد أشار إلى أن أسباب حرمان النساء من الإرث عادة جاهلية أبطلها الله عز وجل بنص القرآن، وبآيات قطعية الدلالة، فحرمانهن من العقار أو من الأنواع المرغوب بها كمحل تجارى أو أرض زراعية، له آثار خطيرة ينبغي أن تُصحَح من قبل المورث قبل فوات الأوان. وتناول البحث الأعراف الباطلة، وهى تأخير توزيع الميراث لأجل غير مسمى، رغم وفاء الحقوق المتعلقة بها من تجهيز للمتوفي وقضاء ديونه، وتنفيذ وصاياه في حدود الثلث، فهذا التأخير أمر باطل غير جائز إذا لم يكن بمرضاة جميع الورثة، فإن رضي الورثة بذلك لمصلحة معينة أو إحسانًا لذوي القربى منهم، كالأم أو الإخوة الصغار ريثما يكبروا، فلا حرج من ذلك، وإن رضي البعض بالتأخير ورفضه البعض الآخر فلابد من دفع الحق له من غير مماطلة، أما أن يتم التأخير بحجة أنه لابد أن تمضي فترة زمنية معينة بحجة بعض العادات فهذا أمر مخالف للشرع وأكل للأموال بالباطل.

واختتمت الدراسة بضرورة الوعي الإسلامي المبني على الحقيقة الشرعية من خلال سؤال أهل العلم، ثم التوبة وتصحيح الأخطاء، فعن أبي ثعلبة الخشني جرثوم (رضي الله عنه)، عن رسول الله (ص) قال: "إن الله –

تعـالى- فـرض فـرائض فـلا تضـيعوها، وحـدَّ حـدودًا فـلا تعتـدوها، وحـرم أشـياء فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء رحمة لكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها".

الدراسة الخامسة: ليلى البهنساوي، ومحمد عبد السلام، ميراث المرأة بين الشريعة الإسلامية والواقع الاجتماعي: دراسة سوسيولوجية لعينة ريفية، المجلة العربية لعلم الاجتماع، جامعة القاهرة- كلية الآداب- مركز البحوث والدراسات الاجتماعية عدد ٢٢، يوليو ٢٠١٨م.

حاولت الدراسة وصف ميراث المرأة وتحليله وتشخيصه بين الشريعة الإسلامية والواقع الاجتماعي في الريف؛ من خلال الكشف عن مصادر الوعي لدى المرأة الريفية حول قضية الميراث، ورصد مشكلات الميراث في المجتمع الريفي، والآثار المترتبة على النزاع حول الميراث في المجتمع الريفي على مستوى الأسرة والمجتمع، وهل الحرمان والمنع من الميراث قيم تتوارث أم تقل وفقًا لمتغيرات اجتماعية، ومعرفة الآليات المُتبعة لحلول المشاكل الناجمة عن الميراث.

وقدم الباحثان إطارًا نظريًا عرضا من خلاله تبني المقولات الفكرية الموجودة في النظرية النسوية، ومقولات ما بعد الحداثة، وباستخدام دليل مقابلة متعمقة على عينة بلغت (٢٠) حالة بقريتي "جريس" و"منشأة جريس" مركز "أشمون" محافظة "المنوفية". وكشفت الدراسة عن نتائج، أهمها: أن المشكلة لا تكمن في الوعي بقدر ما تكمن في كيفية الحصول على هذا الحق، وتنوع مصادر المعرفة بالميراث في ضوء المتغيرات المتعددة، والإصرار بالطرق المتنوعة، سواء المفاوضات أو المجالس العرفية أو المحاكم في الحصول عليه، وتأثير ذلك بشكل سلبي على العلاقات العائلية في الغالبية العظمى من الحالات.

الدراسة السادسة: تيسير حسن يحيى عثمان، أثر نظام الميراث على التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، فلسطين، مج ٢- ع ٧، إبريل ٢٠٢٢م

تناول البحث موضوع أثر الميراث على التنمية المستدامة وفقًا لرؤية المملكة ٢٠٣٠، وقد قسمت البحث إلى مبحثين، تناولت في المبحث الأول التعريف بنظام الميراث في الشريعة الإسلامية، ثم تطرقت إلى بيان أركان الميراث، وأهم شروط استحقاق الإرث، كما تناولت مواضع الميراث التي تجعل وجود الوارث كعدمه، ثم تطرقت إلى أهم الحقوق المتعلقة بالتركة، وبناء على ذلك، فإن هذه الدراسة تهدف إلى التعريف بكل من نظام الميراث والتنمية المستدامة، وبيان أثر نظام الميراث في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

وقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج المهمة التي يمكن أن تجدي نفعًا في البحوث المشابهة، وتتمثل أهم هذه النتائج في أن نظام الميراث له أثر في القضاء على الفقر بجميع أشكاله عبر تحفيزه للمورث على امتلاك الأموال، وحفظ الحقوق لأصحابها، وحماية حقوق الورثة وأنصبتهم من التبديل والتغيير، وأوصت الدراسة بضرورة عمل المنظم على استحداث الأنظمة العدلية التي تتوافق مع رؤية المملكة في التنمية المستدامة، وتساعد في تحقيقها، على أن تكون هذه الأنظمة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٢- الدراسات الأجنبية:

1- Parker, Jason Shaw., (2006) Land Tenure in the Sugar Creek Watershed: A Contextual Analysis of Land Tenure and Social Networks, Intergenerational Farm Succession, and Conservation Use Among Farmers of Wayne County.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه المنظمات الاجتماعية المحلية في إدارة ملكية الأراضي الزراعية.

رأت الدراسة أن المنظمات الاجتماعية المحلية تلعب دورًا مهمًا في استراتيجيات إدارة المزارع التي تؤثر على حيازة الأراضي، وقد وضح علماء الاجتماع الريفيون في الآونة الأخيرة عن الحاجة إلى إجراء تحقيقات إثنوجرافية في الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالعلاقات المجتمعية الريفية، والتعاقب، وأساليب الإدارة، والاستمرارية المكانية والزمانية للمجتمعات العرقية المبنية على مجاميع هذه الأنظمة الأصغر. وقد أكد البحث على أن هذه الأشكال الثقافية لا تزال قائمة في تجمعات السكر في "خور السكر".

وقد تم اختبار ثلاثة أهداف لتقييم حجم وشدة هذه المتغيرات في مستوطنة "سكر خور كريك، حيث أثار التساؤل الأول حول الكيفية التي يمكن أن تتأثر بها العرقية والعلاقات الاجتماعية والمواقف تجاه الزراعة؛ شرط ترتيبات حيازة الأراضي المعاصرة. وطرح السؤال الثاني إمكانية التأكد من استخدام العرق ومستوى التكامل الاجتماعي والثقافي للأسرة الزراعية كمتغيرات مستقلة في فهم العلاقات بين حجم المزرعة، واستخدام الأراضي والحيازة، واستخدام وتفضيل الحفظ. بينما أشار السؤال الثالث إلى فهم درجة حجم المزرعة، وخلاف المزرعة والميراث، ونوع المنشأة المرتبطة بحيازة الأراضي، وتفضيلات الحفظ

كتحليل استكشافي لاستخدام تفضيلات المحافظة المحلية، والسلوكيات باعتبارها مقاييس جودة الحياة، وتم التوسع في النتائج التي تتعلق بحجم المزرعة وحيازة الأراضي، مع نوعية الحياة التي يعاني منها أعضاء المجتمع الريفي.

2-Peterman, A., (2011), Women's Property Rights and Gendered Policies: Implications for Women's Long-term Welfare in Rural Tanzania.

تحاول هذه الورقة التعرف على الآثار المتباينة لحقوق ملكية المرأة والميراث على مستوى المجتمع المحلي على النتائج الاقتصادية للمرأة، باستخدام دراسة طويلة المدى على مدار ١٣ عامًا على المناطق الريفية في دولة تنزانيا.

وتشير النتائج إلى أن التغييرات في حقوق الملكية والميراث للمرأة ترتبط بشكل كبير بعمل المرأة خارج المنزل، والعمل لحسابها الخاص، والأرباح التي تحققها، ولا تقتصر النتائج على مجموعات فرعية من النساء المهمشات. كما أوضحت النتائج أيضًا إلى أن الافتقار إلى المساواة بين الجنسين في أفريقيا جنوب الصحراء قد يعيق التنمية الاقتصادية للمرأة والمجتمع ككل.

3-Evelyn Namubiru-Mwaura, (2014), Land Tenure and Gender: Approach's and Voice, Agency, & Participation Research Series.

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين ملكية الأراضي الزراعية والنوع الاجتماعي، للتعرف على المعوقات البنائية لحصول المرأة على التمكين الاقتصادي الذي ينتج من عدم قدرتها على الوصول للممتلكات الزراعية، وذلك من أجل وضع وتطوير مجموعة من الآليات لتحقيق ملكية الأراضي.

حيث أشارت الدراسة إلى أن ملكية الأراضي الزراعية للمرأة تتأثر بالعديد من العوامل الاجتماعية، والتي تتضمن القوانين والأعراف، حيث تواجه المرأة الريفية في حياتها اليومية مجموعة من الديناميكيات الاجتماعية والممارسات التمييزية، والأنظمة القانونية غير الفعالة، ونقص الفرص الاقتصادية، والافتقار إلى صوتها في صنع القرار، فما زالت المرأة حتى الآن تعاني من أن معظم إصلاح السياسات وإدارة الأراضي وبرامج التنمية تتجاهل هذه الحقائق؛ والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة انعدام أمن حيازة الأراضي بالنسبة للمرأة الريفية.

وقد انتهت هذه الدراسة التحليلية إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

- تلعب النساء دورًا حاسمًا في دعم أسرهن ومجتمعاتهن في الحصول على الغذاء، لذا يمكن أن تكون ملكية المرأة للأرض، ليس فقط كمخزن القيمة، ولكن أيضًا كوسيلة للحصول على أصول أخرى، والانخراط في أعمال أخرى، حيث إن تقليل الحواجز التي تحول دون سيطرة المرأة على الموارد الريفية، ولا سيما الأرض، أمر بالغ الأهمية في الكفاح ضد الفقر.

- هناك ندرة في المناطق الريفية في البيانات الإحصائية عن ملكية المرأة في الأرض.
- على الرغم من بعض الخطوات الإيجابية نحو إصلاح قوانين وسياسات الأراضي في العديد من البلدان النامية البلدان، لم تتحقق حقوق المرأة في الأرض بالكامل بعد، وأصبح واقع المرأة كذلك لا يزال يتسم بأنماط راسخة من الإقصاء. وبالتالي، فإن العديد من النساء الريفيات لا يزالون لا يملكون أو يتحكمون أو يرثون الأرض.
- لا توجد سياسة أو استراتيجية واحدة للأراضي يمكن أن تعالج مشاكل حيازة الأراضي للنساء في المناطق الريفية، فيجب أن تكون هناك إصلاحات

السياسة، أو أي تدخلات أخرى مصممة لتلائم الجوانب المادية والاجتماعية والاقتصادية. ويتمثل التحدي في إيجاد إصلاحات أو تدخلات مناسبة تأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية، وقضايا العدالة، والمخاوف الأقل الملموسة، مثل الاجتماعية أو الدينية المعتقدات التي يعلقها الناس على الأرض.

4-Dick R., & al.et., (2019) Women's land rights as a pathway to poverty reduction: Framework and review of available evidence, Contents lists available at Science Direct, Agricultural Systems.

تستعرض هذه الورقة البحثية حقوق المرأة في الأرض كطريق للحد من الفقر: الإطار، ومراجعة الأدلة المتاحة، وزيادة رفاهية النساء وأسرهن في المناطق الريفية. ويستخدم هذا البحث مراجعة أدبية والإحصاءات المتاحة نظرًا لندرة الدراسات التجريبية في هذا المجال، وقد أوضحت الدراسة العلاقة القوية بين ملكية الأراضي الزراعية وبين القدرة على اتخاذ القرار بشأن الاستهلاك واستثمار رأس المال البشري.

ولكن تتباين العلاقة بين ملكية الأراضي الزراعية وإدارة الموارد الطبيعية، والخدمات والمؤسسات الحكومية، والتمكين والائتمان، التكنولوجيا، والإنتاجية الزراعية، والاعتماد على العنف، والصمود، ومخاطر فيروس نقص المناعة البشرية، والاستهلاك، والأمن الغذائي.

ذ- المنهج المستخدم في الدراسة:

يعتمد البحث في سبيله للتحقق من فروضه على منهج إعادة التحليل، والذي يقوم على تفكيك المقولات النظرية، وإعادة تركيب نتائج البحوث السابقة؛ وذلك في مراجعة الأدبيات ذات الصلة بموضوع الدراسة، والمتاحة بالجامعات والمراكز البحثية المتخصصة، وكذلك التقارير المحلية والدولية، والإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بجمهورية مصر العربية.

المبحث الثاني: تأنيث ملكية الأراضي الزراعية في مصر وعلاقتها بالتنمية البشرية المستدامة

أولًا: حقوق ملكية المرأة للأراضي الزراعية في الأديان السماوية والاتفاقيات الدولية والقوانين القومية

نظرًا للدور الذي تلعبه المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية؛ فقد أولى الله – عزّ وجلّ– لها عناية خاصة في الأديان السماوية؛ وذلك للحفاظ على حقوقها، فجاءت المسيحية ومن بعدها الإسلام لوضع القواعد التي تحدد مساواة الرجل والمرأة في التمتع بملكيتها وأموالها دون تمييز بينهما.

كما استحدثت جميع المجتمعات – المتقدمة والنامية– وسائل مؤسسية للاعتراف بحقوق المرأة في الانتفاع بالملكية، وللدفاع عن هذه الحقوق، وذلك من خلال وضع القوانين والتشريعات المحلية والدولية في سبيل المحافظة على حقوق المرأة.

واستنادًا إلى ما سبق، سوف يتناول هذا الجزء من البحث حقوق ملكية المرأة الريفية في الدين المسيحي، والإسلام (انطلاقًا من طبيعة المجتمع المصري الذي يتكون من أقباط ومسلمين)، وعرض عدد من الاتفاقيات الدولية التي اهتمت بوضع قواعد ومعايير للحفاظ على ملكية المرأة للأراضي الزراعية، إيمانًا منها بأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة، عن طريق التمكين الاقتصادي للمرأة.

١- حقوق ملكية المرأة الريفية للأراضي الزراعية في الدين المسيحي:

أعلن السيد المسيح المساواة الجوهرية بين الكائنات أمام الله، وكشف للبشر كرامتهم السامية كأبناء لأب واحد، وكان هذا يعني زوال كل تمييز جنسي أو عرقي أو اجتماعي. ففي المسيحية يبطل التعارض بين الرجل والمرأة أساسًا، ويبطل اعتبار أحدهما أعلى والآخر أدنى. وقد أرسى السيد المسيح قواعد مملكته على أسس تلغي كل أشكال التميز ضد المرأة، ووضع المبادئ التي ترتكز عليها كنيسة العهد الجديد، من حيث التعاطي مع هوية الإنسان (رجل وامرأة)، والمحددة باعتبار «ليس شيء ينفع في المسيح إلا الخليقة الجديدة، كما أكدت الكنيسة في عقيدتها الأنثروبولوجية وتعليماتها التي تؤكد المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، وأساسها أن كل كائن بشري هو مخلوق على صورة الله. (مها فاخوري، ١٩٩٨م، ص ٨).

٢- حقوق ملكية المرأة الريفية للأراضي الزراعية في الدين الإسلامي:

نظرًا لأهمية وعظم دور المرأة في الأسرة والمجتمع؛ فقد أولى الدين الإسلامي لها عناية خاصة في الحفاظ على حقوقها، وخاصة مسألة الميراث التي شرع قواعدها محكم تنزيله؛ لذا اقتضت إرادة الله سبحانه وتعالي بأن يتولى أحكام الميراث بنفسه، فأوجب للمرأة نصيبًا في الميراث، كما أوجبه للرجل، فكان لها الحق في حيازة نصيبها من الميراث، والانتفاع به حسبما ترى. (ليلي بهنساوي ومحمد عبد السلام، ٢٠١٨ م، ص ١٢).

ضمن الإسلام للمرأة – منذ عهده الأول إلى الآن– حرية تملك المال والأشياء العينية، ما دامت من مصادرها الشرعية، مثل الميراث، والعمل، وما

إلى ذلك، وهذا التملك المقصود به كافة الأنواع، سواء المال، أو المنازل، أو الأراضي الزراعية وغير الزراعية.

وقد أطلق الإسلام للمرأة حرية التملك كاملة، سواء أكانت أراضٍ أو أموال، فقال تعالى: (وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ ۚ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا ۖ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ ۚ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا). (سورة النساء، الآية ٣٢).

يشير الواقع الفعلي للمرأة الريفية المصرية المسيحية والمسلمة على حد سواء، إلى أن هناك العديد من المخالفات التي ترتكب لحرمان المرأة من الميراث، فلكي يتحقق العدل لابد من مراعاة الحقوق. وقد وضعت الشريعة الإسلامية حدودًا لتلك الحقوق، وحَرَّمت المجاراة والحرمان، ومن الملاحظ أن حق المرأة في الميراث اليوم ضائع بين شرع منزل، وحق معطل، فالتركة حق للبنات والبنين، فلا يجوز أن نخص الذكور دون الإناث، فهناك العديد من المخالفات التي ترتكب، ونسبة ضئيلة تحصل عليه كاملًا، والتي لم تحصل عليه إما لظروف عائلية يغلب عليها الحياء أو الخوف أو القهر، أو للعرف الاجتماعي، وسطوة العادات والتقاليد في الريف، مثل عدم توريث الإناث الأرض الزراعية، أو يورثونها قيمة لا عينًا، أو الجهل بالحقوق الشرعية أو القانونية، أو التسويف والمماطلة، وتحايل بعض الورثة بالتزوير، أو البيع الصوري، أو لجوء بعض الأسر بتقسيم التركة على قيد الحياة، واعتبار مطالبة المرأة بميراثها تجاوزًا لحدود الأدب مع ذويها، والنزاع بين الأخوة والأقارب في تحديد الميراث، وتعطيل الإجراءات حتى يزداد أعداد الورثة من جيل لجيل، ويلتبس الأمر، وتضيع الحقوق، وما يترتب علي ذلك من أضرار للمرأة،

والشعور بالظلم والتهميش، والقطيعة لصلة الأرحام، وتعرض المرأة للفقر والعوز. (ليلى البهنساوي ومحمد عبد السلام، ٢٠١٨ م، ص ١٦).

كما أن حال المرأة المسيحية لا يختلف كثيرًا عن المسلمة: فحسب تصريح راعي "كنيسة مار مرقس الكاثوليكية" بالمنيا الأب أندراوس فرج "؛ فإن الكنيسة لديها العديد من التظلمات من النساء بسبب حرمانهن من الميراث، وطمع ذويهن بحجة الأعراف والتقاليد، خصوصًا في محافظات الصعيد، وذلك على الرغم من إعطاء الدين المسيحي الحق في الميراث للمرأة بنصيب متساوٍ مع الرجل، وبرغم وساطة الكنيسة، فإن المرأة لا تحصل على حقها كاملًا، وتتراجع في كثير من الأحيان عن طلب حقها في الميراث، خوفًا على علاقتها بأسرتها، وعدم الرغبة في الدخول في مشاحنات معها. (سلوى مهدي، ٢٠٠٦)

٣- حقوق ملكية المرأة الريفية للأراضي الزراعية في الاتفاقيات الدولية:

تمثل الاتفاقيات الدولية مجموعة المعاهدات أو الاتفاقيات أو الأشكال الأخرى من الصكوك الدولية الملزمة قانونًا، والتي تفرض التزامات قانونية على عاتق البلدان التي صدقت عليها، ومن هذه الاتفاقيات إعلان الأمم المتحدة، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

أ- إعلان الأمم المتحدة:

يتمثل إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية في القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء العاملات في المناطق الريفية بأية صفة، بما يشمل النساء الريفيات ذوات الدخل المنخفض.(https://www.ifad.org/,2020)

ويشكل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أداة أساسية في تحليل حق المرأة الريفية في الحقوق المتصلة بالأرض (بما في ذلك الغابات)، وينبغي أن تتاح للمرأة إمكانية الوصول إلى المصادر المولدة للدخل، مثل العمل الذي يضمن أجورًا لائقة تسمح بعيش كريم، والائتمان أو القروض، وحقوق الملكية والإرث، وسبل الحصول على خدمات الإنتاج مثل الأرض، والأدوات والتكنولوجيا والبذور وشهادات الإنتاج؛ وسبل الوصول إلى السلع المنتجة وأسواقها، وينبغي أن يُستكمل التغيير في العلاقة بين الجنسين في المجال العام بجهود تبذل في القطاع الخاص.(https://www.ifad.org/,2020)

حيث تنصُّ المادتان ٥ (هـ)، ٦ (ب) من الاتفاقية الدولية في العهد الدولي الخاص للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري على حق المرأة في الإرث. وبالإضافة إلى ذلك، تعهَّدت الدول في الخطوط التوجيهية الطوعية المتعلِّقة بالحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، والتي اعتمدتها لجنة الأمن الغذائي في أيار/ مايو ٢٠١٢ بأنه "تُلغَى وتُحظَر جميع أشكال التمييز المتّصلة بحقوق الحيازة، بما فيها تلك الناشئة عن تغير الحالة الزوجية، والافتقاد إلى القدرة القانونية، وعدم النفاذ إلى الموارد الاقتصادية". (الأمم المتحدة – الجمعية العامة، ٢٠١٢م، ص ٧).

ب-أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة:

طرحت الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها في التسعينيات من القرن الماضي مجموعة مبادئ معروفة باسم الأهداف التنموية الدولية للألفية الثالثة

Millennium Development Goals (MIDGS)، وهي المبادرة التي تبنتها معظم دول العالم، بما فيها مصر.

وتمثلت تلك الأهداف في: القضاء على الفقر المدقع، والجوع، وتوفير فرص عمل للشباب تهيئ لهم كسبًا للعيش، وتعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتخفيض معدل وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض، وحماية البيئة، وبناء شراكة عالمية من أجل تحقيق التنمية. (على جلبي وآخرون، ٢٠٠٧ م، ص ٢٦٠ –٢٦١).

ولقد حظيت هذه الأهداف بقبول دولي عام، باعتبارها ضرورة حقيقية لتحسين أحوال مختلف مجتمعات العالم، وخاصة المجتمعات النامية والأقل نموًا، وذلك لضمان الاستقرار الاجتماعي والأمني والسياسي فيها.

كما وضعت الأمم المتحدة أهدافًا للتنمية المستدامة SDGs، والتي ساعدت الحكومة الأمريكية وUSAID في تشكيلها كجزء من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تتضمن أهدافًا تكون فيها حقوق المرأة في الأراضي والملكية مهمة للقضاء على الفقر (الهدف ١.٤)، وتحقيق الأمن الغذائي (الهدف ٢.٣)، وضمان المساواة بين الجنسين (الهدف ٥ – أ) بحلول عام ٢٠٣٠. حيث يشير المؤشر ٥ (أ)–١ – (أ) نسبة مجموع المزارعين الذين يمتلكون أو لديهم حقوق مضمونة على الأراضي الزراعية، بحسب الجنس؛ و(ب) حصة المرأة بين ملاك الأراضي الزراعية أو أصحاب الحقوق فيها، وبحسب نوع الحيازة، فإن هذا المؤشر ينقسم إلى مؤشرين فرعيين: (أ) الأول مقياس الحدوث الذي يقيس مدى انتشار الملكية أو الحقوق المضمونة على الأراضي الزراعية بين عينة السكان المرجعية، (ب) والثاني يقيس حصة المرأة

بين مالكي الأراضي الزراعية أو أصحاب الحقوق فيها، ويمكن استخدامه لرصد التمثيل الناقص للمرأة بين مالكي الأراضي الزراعية أو أصحابها.

https://www.fao.org/sustainabledevelopmentgoals/indicators/5a1/ar/?ADMCMD_view=1%2520as

وقد وضحت الأمم المتحدة أن القدرة على الوصول إلى الأراضي تعد عاملًا حاسمًا في تحديد الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأشخاص الذين يكسبون معيشتهم من الزراعة، إذ تُؤثر بشكل مباشر على دخلهم وأمنهم الغذائي وتغذيتهم.

وهذه الأهداف تدعمها المبادئ الثابتة المعتمدة دوليًا المتعلقة بعدم التمييز على أساس نوع الجنس، كما عُبر عنه بأكبر درجة من الوضوح في اتفاقية عام ١٩٧٩م للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، حيث أشارت المواد ١٣ إلى ١٥ من الاتفاقية أنه: تتمتع المرأة بحقوق مساوية للرجل في إبرام العقود وفي إدارة الممتلكات، بما في ذلك الحق في الحصول على الرهون، وبالمساواة في الإجراءات أمام المحاكم بأنواعها، مع اعتبار القيود التي تحد من الأهلية القانونية للمرأة باطلة. كما اشارت المادة ١٤ من نفس الاتفاقية أن للمرأة الحق في المساواة في المعاملة في مشاريع إصلاح الأراضي والإصلاح الزراعي، وكذلك في مشاريع التوطين الريفي والإسكان.

https://www.fao.org/sustainabledevelopmentgoals/indicators/5a1/ar/?ADMCMD_view=1%2520as

٤ – حقوق ملكية المرأة الريفية للأراضي الزراعية في القوانين الزراعية المصرية:

لا شك أن هناك علاقة تأثير وتأثر متبادلة بين القانون والتنمية؛ فقد اهتمت الدولة المصرية بالقوانين التي تسهم في تحقيق التقدم والتطور الاجتماعي، وتسهم في ذات الوقت في تحقيق الاستقرار الذي تبتغيه.

وقد بذلت مصر جهدًا كبيرًا لتحسين وضع المرأة بوجه عام، والمرأة الريفية بوجه خاص؛ وذلك من خلال اتخاذ عدد من الإجراءات التشريعية التي تعمل على تمكينها في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والقضاء على كافة مظاهر التمييز ضدها، حيث تؤمن الدولة المصرية بأن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق دون مشاركة إيجابية من المرأة، باعتبارها نصف المجتمع.

واستنادًا إلى ما سبق؛ اهتمت الدولة المصرية بدعم المرأة من خلال مواد الدستور الذي أرسى أساسًا متينًا لمكافحة التمييز ضد النساء. فالمادة ٩ تنص على "أن الدولة تلتزم بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون تمييز". والمادة ١١ تلزم الدولة "بتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية." وتكفل المادة ١١ أيضًا توفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة العاملة والمسنة، وتلزم المادة ٥٣ الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء الأشد احتياجًا. (دستور مصر، ٢٠١٤م)

وفى مجال وضع القوانين، اهتمت الدولة المصرية بتعديل مواد القانون التي تساعد على حصول المرأة على حقوقها، فقد تم في الآونة

الأخيرة تعديل قانون المواريث ١٩٤٣/٧٧ لحماية حقوق الميراث والأسرة. وينص القانون المُعدل الذي دخل حيز النفاذ في يناير ٢٠١٨م على "عقوبة السجن مدة لا تقل عن ستة أشهر وغرامة لا تقل عن ٢٠ ألف جنيه ولا تتعدى مائة ألف جنيه، أو إحدى هاتين العقوبتين، لكل من امتنع متعمدًا عن تسليم أحد الورثة نصيبه الشرعي من الميراث". وهذا التعديل ذو أهمية بالغة للتمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، والتي غالبًا ما تُحرم من حقوقها في الميراث، وهو يتسق مع المادة ١١ من الدستور المصري. (نهلة زيتون وآخرون، ٢٠١٨م، ص ١٧)

ثانيًا: التنمية البشرية المستدامة وتمكين المرأة الريفية اقتصاديًا في رؤية مصر ٢٠٣٠م: نظرة سوسيولوجية

اتسع استخدام مصطلح التنمية البشرية في الخطاب الاقتصادي والسياسي على مستوى العالم بأسره؛ لما يضيفه باستمرار من أفكار وتصورات جديدة ومتنوعة، طورت وغيرت بدورها من مفهوم التنمية البشرية، من مفهوم ضيق إلى مفهوم واسع النطاق.

وقد عَرف تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٠ م التنمية البشرية على أنها: عملية توسيع اختيارات الشعوب، حيث إن حرية الاختيار هي صلب الرفاهية الإنسانية، والتي تتم من خلال تعزيز قدرات الناس لتحقيق مستويات أعلى من الصحة والمعرفة، واحترام الذات، والقدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية بشكل نشيط، وكذلك تأكيده بأن مستوى المعيشة لا يُقاس بالدخل الفردي واستهلاك السلع، بل يُقاس بالقدرات البشرية، أي ما يستطيع الفرد عمله، وأن توسيع هذه

القدرات يعني حرية الاختيار. والخيارات التي يؤكد عليها مفهوم التنمية هي: العيش حياة طويلة وصحية، الحصول على المعارف، الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المناسب. (حسين أحمد دخيل، ٢٠١٩م، ص ١٣٩)

وفي عام ١٩٨٧م استخدم المجلس العالمي للبيئة والتنمية مفهومًا جديدًا للتنمية البشرية، وهو التنمية المستدامة sustainable development، فأصبح أشمل، حيث أضيف إليه بعد الاستدامة، ليغطي اختيارات الإنسان جميعها، وفي المجتمعات كلها ومراحل التنمية قاطبة. وأرسى مفهوم التنمية البشرية المستدامة مجموعة مبادئ، أهمها: الإنصاف، والتوازن، والتمكين، والأمن، وبهذا تكفل التنمية المستدامة التوازن بين الأغنياء والفقراء، وبين الريف والحضر، وبين الرجل والمرأة. كما أنها تضمن الإنصاف في القدرات الأساسية، مثل فرص العمل والتعليم والصحة، وتمكين البشر بدلًا من تهميشهم، وتعطي الأولوية للفقراء، وتتيح لهم فرصًا في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بمعيشتهم، إنها منهج يدافع عن الفقراء، وعن البيئة، وعن فرص العمل، والمرأة، والطفل. (جلبي ٢٠٠٧م، ص ص ٢٣٦-٢٣٧).

كما يركز مفهوم التنمية المستدامة على المواءمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية، لذا تعرف التنمية المستدامة بأنها: التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل – وبشكل منصف– للموارد، بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية. كما تعالج التنمية المستدامة مشكلة الفقر المتعلق بالسكان، لأن العيش في بيئة من الفقر والعوز والحرمان يؤدي إلى استنزاف الموارد وتلوث البيئة. وعليه؛ فإن التنمية

المستدامة جوهرها الإنسان كما هو الحال مع المفهوم الأساسي للتنمية البشرية، وعليه فقد أضيف مفهوم التنمية المستدامة إلى مفهوم التنمية البشرية المستدامة. (حسين أحمد دخيل، ٢٠١٩م، ص ١٣٩)

وعلى الرغم من تعدد التعريفات لمفهوم التنمية البشرية المستدامة، إلا أنها جميعًا تتضمن مفهومًا أساسيًا، وهو: إتاحة أفضل الفرص الممكنة لاستغلال الطاقات البشرية المتاحة من أجل تحقيق مستوى رفاهية أفضل للأفراد. فالبشر هم الهدف الأساسي للتنمية البشرية، وهم أيضًا الأداة الأساسية لتحقيق هذه التنمية، كما أن التنمية بهذا المعنى لا تعني فقط زيادة الثروة أو الدخل للمجتمع، أو حتى الأفراد؛ وإنما النهوض بأوضاعهم الثقافية والاجتماعية والصحية والتعليمية، وتمكينهم سياسيًا، وتفعيل مشاركتهم في المجتمع، وحسن توظيف طاقاتهم وقدراتهم لخدمة أنفسهم ومجتمعاتهم. (حسين أحمد دخيل، ٢٠١٩م، ص ١٤١)

وانطلاقًا مما سبق؛ يتضح لنا تطور مفهوم التنمية في الوقت الحالي، والذي صار يؤكد على أهمية العنصر البشري في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، وأصبحت الهدف الرئيس للدول كافة، المتقدمة منها والنامية على حد سواء، فالتنمية صارت حقًا عالميًا، وجزءًا أساسيًا من حقوق الإنسان الأصيلة، والإنسان هو العنصر الأساسي فيها، وقد تعاظم في ظل المفهوم المعاصر للتنمية البشرية المستدامة دور الفئات المهمشة في التنمية مثل المرأة، وأصبح مفهوم التنمية البديلة بمشاركة المرأة من أجل عهد جديد، من المصطلحات ذائعة الصيت في جميع وثائق ومؤتمرات الأمم المتحدة،

حيث جاء التركيز على أهمية تمكين المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وتحظى المرأة الريفية في مصر بأهمية قصوى، حيث إن المرأة الريفية هي عماد التنمية في مصر، وتشكل المرأة الريفية نسبة ٤٩% من نسبة تعداد السكان في الريف، وفق تعداد ٢٠١٧ م (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٧م)، الأمر الذي يجعلهم يحتلون مساحة واسعة من خريطة الأولويات (إذا كنا تريد تنمية حقيقية).

وفي ضوء هذا الثقل الديموغرافي؛ نجد أنفسنا أمام حقيقة مؤداها أن خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية يجب أن تضع نصب أعينها هذه الشريحة؛ وذلك بهدف التعرف على احتياجات المرأة ومشكلاتها، ووضع الحلول والمقترحات لتلبية الاحتياجات والحد من المشكلات.

إن المرأة المصرية نموذج فريد ومتميز وسباق في كل مراحل التحول والتغيير الاجتماعي والسياسي، ومن ثمّ فإن وضع المرأة المصرية ودرجة تمكينها اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا جدير بالدراسة في اللحظات التاريخية المهمة، والتي تشهد تغيرات ومحاولات إحداث تطور وتنمية حقيقية مستدامة.

وإذا كان الحديث عن المرأة المصرية عامة، فإن المرأة الريفية لها من الخصوصية في هذا الصدد؛ نظرًا لكونها نصف المجتمع تقريبا، ولها تأثيرها عليه، هذا بالإضافة إلى الأدوار التي تنفرد بها بحكم طبيعتها، وأيضا الأدوار التي تقوم بها مع زوجها من أجل تقدم المجتمع ورفاهيته واستمراره.

كما أن المرأة الريفية المصرية أسهمت على مر العصور إسهامًا كبيرًا في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع بشكل تلقائي وبدون تخطيط؛ فأدوارها متعددة من حيث رعاية الأسرة، والمحافظة على صحتها، ودورها في التنشئة الاجتماعية للأبناء، وتنمية الدخل وموارد الأسرة؛ حيث تقوم بتلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة بما يتلاءم مع الموارد والإمكانات المتاحة، كما أن لها دورًا مهمًا في الأنشطة الإنتاجية الزراعية في المحافظة على صحة وسلامة البيئة، بالإضافة إلى دورها في الأنشطة السياسية والاجتماعية المحلية.

وبرغم تعدد هذه المهام للمرأة الريفية نجد أنها تعيش في بيئة ريفية تزخر بالعديد من الصعوبات والتحديات؛ والتي تحول دون قيامها بالدور المنوط به في إحداث التنمية المستدامة، حيث تعتبر المناطق الريفية من أكثر المناطق التي تعاني من مشكلات اجتماعية واقتصادية وثقافية وبيئية، فعلى الرغم من أن الاهتمام بالريف المصري بدأ منذ فترة طويلة بين المهتمين بقضايا التنمية والمجتمع، وكذلك المشتغلين بقضايا التنمية الريفية، إلا أنه من الملاحظ عدم نجاح خطط التنمية في المجتمع الريفي، وفشل كل الجهود المبذولة لتنمية الريف.

لذا بدأت الدولة المصرية في البحث عن المعوقات التي تحول دون قيام المرأة الريفية بأدوارها المنوطة بها، وللوصول إلى هذا الهدف يجب وضع سياسات فاعلة لتحقيق التمكين للمرأة الريفية. وقد أعدت الحكومة المصرية استراتيجية وطنية لتمكين المرأة للمرة الأولي، حيث أطلق المجلس القومي للمرأة أول استراتيجية وطنية لتمكين المرأة، وتتسق هذه الاستراتيجية

مع أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة، ومع الاستراتيجية المصرية للتنمية المستدامة رؤية ٢٠٣٠م. وترتكز استراتيجية تمكين المرأة على أربعة محاور: التمكين السياسي، والتمكين الاقتصادي، والتمكين الاجتماعي، والتمكين الاجتماعي، والحماية من كل أشكال العنف. (نهلة زيتونة، ٢٠١٨م، ص١٥)

حيث تمثل قضية تمكين المرأة أحد التغيرات المهمة في مسيرة المجتمعات التي تنشد إحداث التغيير في الواقع الاجتماعي، وبالشكل الذي يحقق التكامل بين دوري المرأة والرجل في الحياة، بما يضمن الاستثمار الأمثل للطاقات والإمكانيات لكل منهما، لهذا أضحت قضية المرأة المرتبطة بالتنمية هدفًا يقوم على ضرورة الاهتمام بها، بوصفها قوة قيمة، وبصفتها مواطنة تقع عليها مسؤولية مشتركة نحو التنمية، ورفع مستوى معيشة مجتمعها وتطويره.

فالتمكين بمعناه العام يعني تعزيز قدرات البشر تبعًا لمختلف المستويات، وذلك بالتغلب على العقبات, أي إزالة كافة العمليات والاتجاهات والسلوكيات النمطية في المجتمع والمؤسسات التي تنمط النساء وتضعهن في مراتب أدنى، وذلك بإكسابهن القدرة لاتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهن، كما يعني تمكين المرأة تطوير طاقاتها وتشجيعها على نبذ القيم والمعايير القديمة التي تكبلها وتعيق انطلاقها، عن طريق رفع مستواها من الناحية التعليمية، وإتاحة الفرص لها للعمل في المجالات المختلفة، وتزويدها بالتعليم والتدريب اللازم، والعمل على مواجهة المعوقات التي تحول دون مشاركتها الفعالة في

التنمية، فتمكين المرأة مسألة ضرورية لتحقيق الحكم الصالح والإدارة الجيدة والتنمية المستدامة.(Peterman, A., 2011, P.26)

وتُعد قضية تملك المرأة الريفية للأراضي الزراعية إحدى أهم المعوقات التنموية، وإحدى المعوقات التي تحول دون تحقيق التمكين بوجوه المتنوعة، والتي تحول دون تحقيق معدلات التنمية المنشودة.

فعندما تتمتع المرأة بحقوق آمنة في الأرض يزداد تمكينها، والوصول الآمن إلى الأراضي يشكل مصدرًا للتمكين عن طريق زيادة الأمن الاقتصادي للمرأة، وزيادة سيطرتها على قرارات الأسرة المعيشية. (ليلي البهنساوي، محمد عبد السلام،٢٠١٨م، ص ١٥)

وعندما تتمتع المرأة بحقوق آمنة في الأرض، فإنها تستثمر لتحسين الأراضي والحصول على مدخلات زراعية ذات نوعية أفضل، والمشاركة في أسواق استئجار الأراضي، والحصول على مزيد من الدخل، وعندما تتمتع المرأة بحقوق آمنة في الأرض، فإنها تتمتع بمكاسب اقتصادية أعلى.

فقد أكدت معظم الدراسات التنموية المعاصرة أن تأمين حقوق النساء في الأراضي يعد أكثر من مجرد منحهن المزيد من الازدهار، إذ إنه يرتبط أيضًا برفاهية أكبر لأسرهن، لاسيما أطفالهن. وتظهر الدراسات الحديثة – على سبيل المثال– أن النساء يملن أكثر من الرجال إلى استثمار دخلهن في رفاهية أسرهن، ولاسيما في مجالات من قبيل صحة الطفل، والتغذية، والتعليم، وبالتالي، يعد الاستثمار في وصول النساء إلى الأراضي والأصول على قدم المساواة استثمارًا مباشرًا في مستقبلنا، علاوة على كونه خطوة حاسمة نحو

تحقيق المساواة بين الجنسين (هدف التنمية المستدامة ٥)، والقضاء على الجوع (هدف التنمية المستدامة ٢). ويعتبر الهدف الأول –على وجه الخصوص– أساسيًا لتسريع التقدم المحرز عبر خطة عام ٢٠٣٠ بأكملها.(https://www.ifad.org/,2020)

كما تؤدي النساء دورًا أساسيًا في دعمهن لأسرهن ومجتمعاتهن من أجل تحقيق الأمن الغذائي، وزيادة الدخل، وتحسين سبل المعيشة الريفية، والاهتمام بالصالح العام للأسرة، فهن يسهمن في الزراعة والأعمال الريفية، ويدعمن الاقتصاد المحلي والعالمي.

وهكذا، فالمرأة عنصر فعال في السعي نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومع هذا، فالمرأة الريفية تواجه كل يوم وفي شتى أرجاء العالم معوقات هيكلية مستمرة تحول دون تمتعها الكامل بحقوقها، وتقوض ما تبذله من جهود إنسانية من أجل تحسين حياتها وحياة من حولها. وفي هذا السياق تعد المرأة الريفية واحدة من الفئات المهمة التي تستهدفها الأهداف الإنمائية للألفية.

وتشير البيانات المتوفرة إلى أن مصر ما زالت تواجه صعوبات في تحقيق الأهداف الإنمائية الألفية، من حيث تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهذا ما سوف يتم عرضه في المبحث التالي.

ثالثًا: ملكية المرأة الريفية للأراضي الزراعية بين الواقع والمأمول

تُعد حيازة المرأة للأراضي الزراعية في الريف إحدى وجوه الميراث، والتي تمثل مجموعة الحقوق التي تُمتلك بها الأرض، سواء للجماعات أو

الأفراد، إلا أنها ما زالت واحدة من أكبر المشكلات التي تواجه زيادة الإنتاج والدخل الزراعي للمرأة الريفية في كل مناطق العالم (ومنها مصر)، والتي تؤدي إلى نقص ضمانات الحيازة الزراعية للمرأة، والتي تؤدي إلى تفاقم مشكلة الفقر؛ الأمر الذي يؤثر على كافة جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسة.

وبالنظر إلى الوضع الاحصائي لحيازة المرأة الريفية للأراضي الزراعية، نجد أنه أشار المسح السكاني والصحي لمصر عام ٢٠١٤م، أن نسبة ٩٨.٢٪ من النساء في مصر لا تمتلك أراضي، وأن نسبة من تمتلك منزلًا من النساء بلغت ٩٢.٢٪ (تحليل الوضع السكاني مصر ٢٠١٦م، ٢٠١٦م، ص ٨٠).

كما أظهرت نتائج التعداد الزراعي عام ١٩٩٩– ٢٠٠٠م أن النساء في مصر لا يملكن سوى نسبة محدودة من الأراضي الزراعية ٧.٥٪، أما الغالبية العظمى من الأراضي فهي بحوزة الرجال، كما بلغت جملة مساحة الأراضي التي بحوزة الحائزين الطبيعيين في مصر ٨.٤ مليون فدان، لا تحوز النساء منها سوى ٤٣٢ ألف فدان، أي نسبة ٥.١٪ لا غير. (المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠٢م، ص ٥٩).

وقد تعددت التفسيرات والتحليلات التي تحاول فهم المعوقات التي تواجه المرأة الريفية في حصولها على ملكية الأراضي الزراعية في الريف في مناطق العالم المختلفة، فقدمت منظمة الفاو (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة) تقريرًا تحليليًا توضح فيه أن الضغوط الكثيرة الجديدة التي تؤثر على الترتيبات التقليدية المتعلقة بالنساء والأراضي يتعين فهمها وحلها على مستوى العائلة، والمجتمع المحلي، والبلد ككل. كما عرضت أنه من أقوى الضغوط ما يلي:https://www.fao.org/3/X2985A/X2985A.htm

- الظروف الاجتماعية الاقتصادية المتغيرة: مثل تزايد السكان، والأنواع الجديدة لفرص العمل، ونمو الاقتصادات النقدية؛ والهجرة إلى المدن والمناطق المحيطة بها؛ واندماج المؤسسات القبلية والدينية التقليدية في الهياكل الحكومية، والطلاق، والتغيرات في أنماط الإرث.
- تدهور البيئة ونقص الموارد: والناشئان عن تناقص الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى المتاحة لأغراض محددة، وذلك بالقيم المطلقة (التصحر) والنسبية (نصيب الفرد من الأراضي)، وعن احتدام التنافس بين الاستخدامات المختلفة للأراضي، ومن ثَمّ بين مستخدمي هذه الأراضي. وهاتان قضيتان مستقلتان في الواقع، وإن كانتا تعتبران في أحيان كثيرة قضيتان متداخلتان، ولكنهما ليستا مرتبطتين بالضرورة ارتباط السبب والنتيجة، والأمر يتعلق مرة أخرى بالترتيبات المؤسسية التي تتحكم في فرص الحصول على التكنولوجيا الزراعية اللازمة للتوصل إلى ممارسات مستدامة في مجال استخدام الأراضي.
- الفرص التعليمية والاقتصادية للنساء: والتي تفتح أمامهن مجالًا أوسع من الخيارات، ومن ثَمّ تطرح طائفة أوسع من الاحتياجات (وذلك مثلًا لتمويل الأعمال التجارية الصغيرة).
- القوى العاملة المهاجرة والهجرة الريفية: اللتان تغيران من الحالة الواقعية لأفراد الأسر المعيشية الباقين في الأرض، وعائلاتهم، وعلاقاتهم داخل المجتمع المحلي، مما يفرض عادة مزيدًا من المسؤولية على النساء والمسنين، دون تزويدهم بنفوذ أكبر فيما يتعلق باتخاذ القرارات.

وهكذا يمكن القول، إن ثمة عوامل تحول دون وصول المرأة الريفية المصرية إلى ملكية الأراضي الزراعية، حيث يزخر المجتمع الريفي المصري بالعديد من المعوقات التي تحد من التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، ويمكن عرضها فيما يلي:

١- جاء الاهتمام بمكافحة الفقر ومحاولة تمكين المرأة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، والتي تحددت في الهدف الأول المتمثل في: القضاء على الفقر المدقع والجوع.

الملاحظ انتشار ظاهرة الفقر في المناطق الريفية بمصر، كما أشار إلى ذلك تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٩م، والذي أشار إلى ارتفاع نسبة الفقراء في ريف جمهورية مصر العربية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٨م، كما هو موضح في الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)

نسبة الفقراء في الريف المصري خلال الفترة ٢٠١٠- ٢٠١٨م

السنة	ريف الوجه البحري	ريف الوجه القبلي
٢٠١١/٢٠١٠	٪١٧	٪٥١
٢٠١٣/٢٠١٢	٪١٧.٤	٪٤٩.٤
٢٠١٥م	٪١٩.٧	٪٥٦.٧
٢٠١٨/٢٠١٧م	٪٢٧.٢٩	٪٥١.٩٤

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، بحث الدخل والإنفاق ٢٠١٩م.

وبتحليل وضع المرأة الريفية في الريف المصري، نجد أن ضعف إمكانية وصول المرأة الريفية للبنية الأساسية في المناطق الريفية يحد من الفرص المتاحة أمامها للحد من الفقر والجوع، ويعد تحسين إمكانية وصول المرأة للموارد الإنتاجية أحد العوامل الأساسية لمكافحة الفقر.

حيث إن ملكية رأس المال والأراضي الزراعية للنساء الفقيرات في القرية المصرية تتحدد في ضوء المستوى المادي للعائل (الأب، الزوج، الزوجة) والمهنة. حيث أشار الرامخ في دراسته (٢٠١١م، ص٤١) إلى أن بعض النساء الفقيرات لا يمتلكن أرضًا زراعية أو رأس مال نقدي، كما أن البعض الآخر منهن تمتلك مساحة قزمية من الأرض الزراعية، تزرعها بنفسها هي وأولادها، وتوفر لها عائدًا ماديًا بسيطًا لا يكفي لإشباع حاجات أسرتها.

كما أكد الرامخ (٢٠١١م، ص ٤٢) أن استبعاد المرأة الفقيرة بالريف المصري من ملكية عناصر الإنتاج أصبح يتزايد في ظل التوجه نحو سياسات الاقتصاد الرأسمالي الحر؛ وبالتالي فإن الغالبية العظمى منهن محرومات من فرص المشاركة في امتلاك بعض عناصر الإنتاج الزراعي، كالأرض الزراعية ورأس المال النقدي الذي يمكنهم من المشاركة في العملية الإنتاجية، ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى أن بعضًا منهن لا يمتلك أرضًا زراعية، والبعض الآخر – اللاتي تمتلكن أرضًا– يستولي عليها الأخ الأكبر لها أحيانًا، وفي أحيانٍ أخرى يقوم بشرائها بنصف القيمة، ويحرمها من الحصول على نصيبها من باقي عناصر الإنتاج، كالميكنة والمواشي والمباني.

٢- يتمثل الهدف الثاني من أهداف الإنمائية للألفية الثالثة في تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، حيث يرتبط التعليم ارتباطًا قويًا بالقدرة على الحصول على المعلومات، فالأمية تشل قدرة المرأة الريفية في مجالات شتي وبطرق شتى.

وتعتبر مشكلة الأمية في المجتمع المصري من أهم المشكلات التي تمثل تحديًا للتنمية البشرية، والأمية - التي ما زالت تشكل عائقًا في الريف- تحول دون تفهم المرأة لحقوقها وواقعها وإدراكها لحقوقها القانونية، حيث بلغت نسبة الأمية للإناث ٣٢.٥٪ عام ٢٠١٢م. مقارنة بالذكور التي تبلغ ٢٥.٩٪ عام ٢٠١٧م. (انظر جدول رقم ٢)

إلا أنه يلاحظ وجود فجوة في النوع الاجتماعي في الأمية، ومن ثم نجدها ترتفع بين الإناث، في حين أنها تنخفض بين الذكور؛ ويرجع ذلك إلى ما يوجد من تمييز اجتماعي - وبخاصة في الريف- فيما يتعلق بتفضيل تعليم الذكور، وإهمال تعليم الإناث في المجتمع الريفي عامة، وبخاصة بين الأسر الفقيرة في القرية المصري؛ حيث يعتبر الوضع الاقتصادي المتدني وانتشار الفقر أحد أبرز العوامل التي تعوق تعليم المرأة، وتؤثر في تحديد اتجاهاتها التعليمية، والتي تتمثل في بطالة بعض أفراد الأسرة، والفقر المتزايد، وعدم القدرة على الإنفاق على التعليم. (التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية بيكين ٢٠، ٢٠١٤ م، ص ٤٢).

جدول رقم (٢)

معدل الأمية بالريف طبقاً للنوع (سنوات مختلفة)

الأعوام	الإناث	الذكور
١٩٨٦	٧٧.٢	٤٧.١
١٩٩٦	٦٣.٣	٣٦.٤
٢٠٠٦	٤٧.٥	٢٧.٨
٢٠١٧	٣٨.٩	٢٥.٩

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة، الأعوام ٢٠١٠م- ٢٠٢١م، ص ٤٩.

٣-العادات الاجتماعية الموروثة والموروثات الثقافية: كفكرة أن المرأة مكانها الطبيعي البيت، وأنها تعمل فقط لتضيف إلى دخل الأسرة، وأن المرأة تنقصها الكثير من المهارات الإدارية نظرًا لطبيعتها الأنثوية، وأنها غير قادرة على إدارة شؤونها الخاصة، مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة بين النساء الريفيات، كما هو موضح في الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)

يوضح معدلات البطالة بين الذكور والإناث (١٥-٦٤) في ريف مصر

	الذكور	الاناث
ريف الوجه البحري	٤.٤٪	١٨.١٪
ريف الوجه القبلي	٢.٤٪	١٩٪
ريف محافظات الحدود	٣.٤٪	٤٣.٣٪

المصدر: (النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة ٢٠١٩م، ص ٥)

تحرم المرأة من الميراث لأسباب تتعلق ببعض الموروثات الثقافية الخاطئة، كي لا يتبدد الميراث، ويظل محفوظًا باسم العائلة، بدلاً من أن يذهب إلى المرأة التي لا يحمل زوجها اسم العائلة، لهذا ابتكر قانون الرضوى العرفي لميراث النساء في ريف مصر، وينص على أن يقدم الوارثون الرجال مبلغًا ماليًا للوارثات النساء مقابل التنازل عن حقهن في الميراث. وأشارت سلوى مهدي (٢٠٠٦م) إلى أن كثيرًا من النساء ترضخ لقبول الرضوى المالية التي لا تتعدى ربع حقها في الميراث، بدلًا من أن تحرم من الميراث كاملًا، إلا أن الموروثات الثقافة تحتم ألا يباع ما يتركه الآباء والأجداد من ميراث يتعلق بالأراضي الزراعية إلا لمن يحمل اسم العائلة، لذلك يفضل أهالي الصعيد أن يعطوا رضوى مالية للفتيات مقابل التنازل عن ميراثهم في الأراضي الزراعية والعقارات، حتى يحفظ باسم العائلة والقبيلة.

٣- جاء الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة في: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة قانونيًا:

يشير الواقع الفعلي للمرأة أن ثمة أسباب قانونية تحول دون مساواتها بالرجل، حيث يُعدُّ تسجيل العقارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عملية صعبة بشكل عام. وتُضاعف إجراءاته الشاقة والمُكلفة التحدّيات التي تواجهها النساء، لاسيما الفقيرات والأمّيات منهن، عند محاولتهن الحصول على سندات ملكية، ويُمكن للممارسات المُجتمعية التمييزية في ظل هذه الظروف أن تُجرّد النساء بسهولة من أرضهن، ومعها وكالتهن وآفاقهن وحلمهن حتى بأمنٍ مالي متواضع. (أمل قنديل، ٢٠٢١م)

هكذا يتضح لنا أنه لا يزال التمييز ضد حقوق النساء في الملكية والحيازة يشكل القاعدة السائدة في العديد من تلك الأماكن، حيث تقدم السياسات والأطر القانونية القائمة في هذه المناطق قدرًا ضئيلًا من المساعدة للنساء للحصول على هذه الحقوق. ومن هذه الإجراءات: اقتصار الوثائق والسجلات الرسمية على تسجيل اسم رب أسرة معيشية واحد (شرعي) فقط، فكثيرًا ما تكون السجلات الرسمية غير مكتملة و/ أو عتيقة، واحتمال ألا تسجل الإحصاءات القطرية – التي قد تتضمن الملكية أو الحقوق في الأراضي– الملكية المشتركة، وكذلك عزوف الرجال والنساء في الريف عن الإدلاء بمعلومات عن مسائل الأراضي، وعلى الأخص، المعاملات التي تتم من خلال الشبكات غير الرسمية الاجتماعية وشبكات العمالة، بسبب السياسات الضرائبية وغيرها .

https://www.fao.org/3/X2985A/X2985A.htm

وبالتطبيق على الحالة المصرية؛ نجد أن القوانين التقليدية تعجز في أحيانٍ كثيرة عن ملاحقة الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وهي ظروف تتطور بديناميية أكبر. فالهياكل الاجتماعية التقليدية عليها أن تتكيف بصفة مستمرة كي تساند بصورة وافية الوحدات العائلية غير التقليدية في بيئة تشهد تطورًا سريعًا.

وبالنظر إلى الوضع القانوني لملكية المرأة الريفية للأراضي الزراعية نجد أنه في الآونة الأخيرة قد تم تعديل قانون المواريث ١٩٤٣/٧٧ لحماية حقوق الميراث والأسرة، وينص القانون المُعدل الذي دخل حيز النفاذ في يناير

٢٠١٨م على "عقوبة السجن مدة لا تقل عن ستة أشهر وغرامة لا تقل عن ٢٠ ألف جنيه ولا تتعدى مائة ألف جنيه، أو إحدى هاتين العقوبتين، لكل من امتنع متعمدًا عن تسليم أحد الورثة نصيبه الشرعي من الميراث. إلا أن الملاحظ عند التطبيق الفعلي للقانون طول أمد التقاضي، والذي يعد أكبر ظلم للمرأة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه القضايا تستهلك وقتًا طويلًا بالمحاكم، مما يجعل المرأة تفكر كثيرًا قبل المطالبة بحقها بالميراث عن طريق القضاء.

المبحث الثالث

النتائج العامة والتوصيات

أولًا: النتائج العامة:

وفقاً لفرضية الدراسة؛ يتحدد الهدف الرئيس للدراسة الراهنة في تحليل مؤشر ملكية الأراضي الزراعية للمرأة الريفية المصرية كأحد المؤشرات التي وضعتها الأمم المتحدة لقياس مفهوم تمكين المرأة ، في محاولة التعرف على مدى مشاركة المرأة الريفية في عملية التنمية البشرية المستدامة، وإذ شملت الباحثة الأهداف بالنظرة المستقصية، فإنها وقفت على ملاحظات جديرة بالاهتمام تختص بملكية المرأة للأراضي الزراعية، ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها مصر (٢٠٣٠م)، ونصيبها من النجاح أو الإخفاق، والتي نرصدها فيما يلي:

- **فيما يتعلق بالتساؤل الأول: حول دراسة حقوق ملكية المرأة للأراضي الزراعية في الأديان السماوية والاتفاقيات الدولية والقوانين القومية المصرية:**

رغم حسم الأديان السماوية والاتفاقيات الدولية والقوانين القومية باستقلال الذمة المالية للمرأة وأحقيتها في الميراث، فإن المرأة المسيحية والمسلمة في ريف مصر ما زالت مغبونة وتعاني الحرمان من الميراث الشرعي لها (النقدي والعيني) لأسباب متنوعة ومتباينة، حيث ظل ميراث النساء في الريف المصري فريضة غائبة.

وقد انبثق عن الجهود الدولية لعدد من المنظمات العالمية (كالأمم المتحدة- منظمة الزراعة والغذاء العالمية- البنك الدولي)، والتي تسعي للحفاظ على حقوق المرأة وتمكينها في كافة المجالات، أن برزت مجموعة من الاتفاقيات التي وقعت عليها كثير من دول العالم، وألزمت تلك الدول بأهمية تحقيق المساواة وعدم التمييز ضد النساء؛ في سبيل الحصول على ملكية وحيازة الأراضي الزراعية، وحسن إدارتها. وقد استطاعت تلك الاتفاقيات تحقيق بعض النجاحات في مجال تمكين المرأة، ولكنه لم يستطع تحقيق الأهداف المنشودة للتنمية المستدامة في ريف مصر.

وفي خطوة مهمة نحو تحقيق المساواة في الحقوق في المجتمع المصري، والقضاء على ظاهرة حرمان الإناث من الميراث الشرعي المنتشر بمحافظات الصعيد وبعض مدن الدلتا، نشرت الجريدة الرسمية في ٣٠-١٢-٢٠١٧ تعديل قانون المواريث ٧٧ لسنة ١٩٤٣، والذي وافق عليه البرلمان المصري في ٥-١٢-٢٠١٧، ويضيف التعديل إلى القانون المادة ٤٩ التي تنص على معاقبة كل من امتنع عن تسليم الوارث نصيبه الشرعي بالحبس مدة لا تقل عن ٦ أشهر وغرامة قد تصل إلى مئة ألف جنيه، كما تعاقب كل من حجب

أو امتنع عن تسليم مستندًا يثبت ميراثًا بالحبس ٣ أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه، وكان القانون الصادر عام ١٩٤٣ م يخلو من أية عقوبة جزاء الحرمان من الميراث.

وبرغم أهمية هذه التعديلات، إلا أنه ما زالت منظومة التشريعات المصرية في حاجة إلى مراجعة شاملة، فيضمن حماية حقوق المرأة لتكون أكثر شمولًا في نطاق حماية حقوق المرأة، وإزالة ما تتضمنه من تضارب في بعض المواد، مع ضرورة تعديل وتطوير القوانين الإجرائية واللوائح التنفيذية لها لإزالة ما بها من تعقيدات تحول دون إنفاذ القانون وتحقيق العدالة، بالإضافة إلى ضرورة وضع منظومة جديدة لتنفيذ الأحكام والقرارات القضائية، وإنشاء مرصد لمتابعة إنفاذ هذه القوانين، والتقدم بمقترحات لتعديل بعض القصور الذي يعتريه عند التنفيذ.

- **فيما يتعلق بالتساؤل الثاني: التعرف على العلاقة بين أهداف التنمية البشرية المستدامة وتمكين المرأة الريفية في رؤية مصر ٢٠٣٠م: نظرة سوسولوجية.**

ثمة علاقة أكيدة بين تحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة في مصر، وبين إعطاء المرأة حقوقها في ملكية الأراضي الزراعية، حيث إن عدم تمتع النساء بقدرٍ كافٍ من حقوق الأرض يؤثر بشكل مباشر سلبًا على عائلاتهن، وعلى المجتمع المحلي بشكل أكبر.

حيث يُعد هدف تمكين المرأة على كافة الأصعدة أحد المتغيرات المهمة في مسيرة المجتمعات التي تنشد إحداث التغير في الوقع الاجتماعي، وبالشكل الذي يحقق التكامل بين دوري المرأة والرجل في الحياة بما يضمن

الاستثمار الأمثل للطاقات والإمكانيات. فالتنمية البشرية المستدامة تؤكد على ثلاث مكونات أساسية، وهي: أولاً: المساواة في الفرص المتاحة لجميع الناس في المجتمع من نساء ورجال، بتوفير الفرص المتكافئة للجميع من دون استثناء، ثانيًا: استدامة هذه الفرص المتوافرة من جيل إلى آخر، ثالثًا: تمكين الناس أن يشتركوا في عملية التنمية ويستفيدوا منها.

- **فيما يتعلق بالتساؤل الثالث: العلاقة بين استقلالية المرأة الريفية في ملكية الأراضي الزراعية وتحقيق معدلات مرتفعة من التنمية المستدامة.**

أوضحت الدراسة الحالية أن إعطاء المرأة إمكانيات مضمونة وفعالة في الحصول على الأراضي حري بأن يفيد الأسر والمجتمعات المحلية والبلدان – على سبيل المثال– من خلال ما يلي: زيادة الفرص الاقتصادية للحد من الفقر، القضاء على الجوع، وهو الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة، وزيادة معدل الدخل؛ كما أن زيادة الاستثمار في الأراضي يزيد الإنتاج الغذائي، ويوفر الغذاء. الهدف الثاني من أهداف الإنمائية للألفية الثالثة في تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، كما أن تحقيق يرى أن توفير قدرٍ كافٍ من حقوق الأرض للمرأة هو أمر مفيد، إذ إنه بمجرد أن تتمكن المرأة من ممارسة تلك الحقوق سيتعزز ما يلي: سيحصل أطفالهنّ على فرصة في التعليم والبقاء في المدرسة لفترة أطول.

- **فيما يتعلق بالتساؤل الرابع: دراسة ملكية المرأة الريفية للأراضي الزراعية ما بين الواقع والمأمول.**

إن حال المرأة الريفية على مستوى العالم – وبرغم وجود بعض الاستثناءات– أسوأ من حال الرجل الريفي، وكذلك من حال المرأة والرجل في الحضر قياسًا على كل

مؤشر من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، ولا يزال التمييز ضد حقوق النساء في الملكية والحيازة يشكل القاعدة السائدة في العديد من تلك الأماكن.

فعلي الرغم من كافة الجهود الوطنية التي بُذِلت في مصر، والتي تسعي إلى تحقيق العدالة من خلال تحقيق المساواة في الحقوق والفرص، وتوفير الموارد في كل المناطق الجغرافية في الريف والحضر على حد سواء، وتعزيز الشمول المالي، وتمكين المرأة والشباب والفئات الأكثر احتياجاً، ودعم مشاركة كل الفئات في التنمية، وتعزيز روح الولاء والانتماء للهوية المصرية، إلا أن الواقع أشار إلى أن المرأة الريفية تعتبر من أكثر الفئات التي تعاني من مشكلات اجتماعية واقتصادية وثقافية وبيئية، وعلى الرغم من المحاولات العديدة من المهتمين بقضايا التنمية والمجتمع، وكذلك المشتغلين بقضايا التنمية الريفية منذ فترة طويلة، بالاهتمام بتطوير وتنمية قدرات المرأة الريفية،إلا أنه من الملاحظ عدم نجاح خطط التنمية، وفشل كل الجهود المبذولة، ويرجع ذلك إلى عدم الاختيار والتخطيط الصحيح للبرامج والمشروعات التنموية، وعدم إشراك المرأة الريفية في هذه المشروعات.

لذا يجب التنويه إلى أنه لإنجاح الاستراتيجيات المتبعة لتعزيز فرص المرأة في الحصول على الأراضي بصورة فعالة في الواقع العملي، أن يكون صانعو القرارات مدركين تمامًا لماهية الاستراتيجيات الفعالة ونقيضتها غير الفعالة، ولابد لصانعي القرارات من معرفة نوعية الحقوق في الأراضي وتوزيعها، والمعوقات الاقتصادية والثقافية التي تحد من إمكانيات المرأة في الحصول على الأراضي بصورة فعالة ومأمونة، والمنافع التي يمكن أن تتحقق بفضل زيادة فرص المرأة في الحصول على الأراضي. كما لابد لهم

مـن معرفـة البـدائل لتعزيـز المسـاواة فـي الحصـول علـى الأراضـي، وأن يكـون باستطاعتهم تقييم كامل نطاق انعكاسات هذه البدائل.

ثانيًا: التوصيات:

وفقاً لما توصلت إليه الدراسة من نتائج البحث التحليلي السابق توصى بالآتي:

- الاهتمـام برفـع المسـتوى الاقتصـادي للمـرأة الريفيـة، مـن خـلال القضـاء علـى ظـاهرة الفقـر المنتشـرة بـين فئـات كثيـرة مـن النسـاء الريفيـات. ولـن يتـأتى ذلـك إلا مـن خـلال حصـولها علـى ميراثهـا الشـرعي مـن أمـوال وأراضٍ زراعيـة، تمكنهـا مـن الوصـول إلـى كافـة المصـادر والمـوارد والخـدمات المتاحـة فـي المجتمع.
- تحقيـق تعمـيم التعلـيم الابتـدائي علـى جميـع الأطفـال (الـذكور والإنـاث)، حيـث يرتبط التعليم ارتباطًا قويًا بالقدرة على الحصول على المعلومات
- التصـدي للتقاليـد الاجتماعيـة والأعـراف والموروثـات الثقافيـة، بخصـوص حصـول المـرأة علـى لأراضـي (مثـل الشـراء والميـراث)، ونوعيـة الأراضـي التـي تتلقاها، وكيفية نقل الأرض عند الزواج أو وفاة الزوج.
- تثقيـف النسـاء والرجـال علـى حـد سـواء بفوائـد الاعتـراف بحقـوق المـرأة فـي الأرض.
- العمل مع القادة والنظم العرفية لتعزيز حصول المرأة على الأرض.
- الاعتـراف الدسـتوري والقـانوني بحقـوق المـرأة، إذ تـوفر هـذه الأحكـام أساسًـا قويًـا يرتكـز عليـه فـي تنفيـذ مبـادرات تشـريعية لاحقـة أو إصـدار تفسـيرات قضائية.

- تحقيق المزيد من الإصلاحات التشريعية الإيجابيات التي تدعم التمكين الاقتصادي للمرأة، وقانون المواريث الجديد، وإنفاذ وتفعيل الضمانات القانونية الواسعة، مع ضرورة توسيع نطاق الحماية القانونية لحقوق المرأة في الأرض، والحماية من التمييز القائم على نوع الجنس في النظم العرفية والقانونية للأراضي.
- يجب أن تتصدّى الدول للتمييز الفعلي والقانوني ضد المرأة الريفية، باستخدام عدد من الاستراتيجيات المعُدة من قبل علماء الاجتماع والاقتصاد، لتمكين المرأة في كافة المجالات.

المراجع العربية والأجنبية

أولاً: المراجع العربية:

١- أسامة رأفت سليم، تغير الدور السياسي للمرأة الريفية بعد ثورة ٢٥ يناير: دراسة ميدانية في قرية مصرية. مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، العدد الخامس والأربعون، ٢٠١٨م.

٢- "البيانات السكانية لمدينة أو قرية حسب تقديرات السكان ٢٠٠٦ ." الجهاز المصري المركزي للإحصاء .أغسطس ٢٠١٢

٣- الأمم المتحدة – الجمعية العامة، الدراسة النهائية المقدمة من اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان بشأن المرأة الريفية والحق في الغذاء، النسخة العربية، نيويورك، ٢٠١٢م.

٤- السيد الرامخ، تأنيث الفقر بين الاستبعاد الاجتماعي والتمكين: دراسة استطلاعية لأوضاع المرأة الريفية في مصر، ٢٠١١م.

٥- المجلس القومي للمرأة، التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية بيكين + ٢٠، القاهرة، ٢٠١٤م.

٦- المجلس القومي للسكان، تحليل الوضع السكاني مصر ٢٠١٦م، القاهرة، ٢٠١٦م.

٧- بخلف حاج عبد القادر، ملكية الأراضي الزراعية في الغرب الإسلامي، مجلة عصور الجديدة، المجلد ٩، العدد ٣، ٢٠١٩م، الجزائر.

٨- بن يخلف زهر، أثر التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة على التنمية البشرية بالجزائر: دراسة قياسية للفترة ١٩٩٠- ٢٠٢٠م، مجلة دراسات

في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد ٤ العدد ١، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، ٢٠٢١م.

٩- تيسير حسن يحيى عثمان، أثر نظام الميراث على التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، فلسطين، مج ٢- ع ٧، ابريل ٢٠٢٢م.

١٠-حسين أحمد دخيل، التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة، مجلة كلية القانون، جامعة أهل البيت، كربلاء، ٢٠١٩م.

١١-حمدي أحمد سيد أبو مساعد، ظاهرة عدم توريث المرأة في الأسرة الريفية: أسبابها وآثارها: دراسة ميدانية في إحدى قرى محافظة أسيوط، مجلة كلية الآداب، جامعة أسيوط، ع ١١، ٢٠٠٢م.

١٢-حنان نصر حسن نصر، التمكين الاجتماعي للمرأة الريفية المتعلمة والتنمية البشرية المستدامة: دراسة ميدانية مقارنة بمحافظة الإسكندرية، مجلة كلية الآداب بقنا، جامعة جنوب الوادي، العدد (٥٥)، أبريل ٢٠٢٢م.

١٣-سحر محمد علي محمد، الاحتياجات التربوية للمرأة في الريف المصري: دراسة حالة باستخدام منهجية النظرية المجذرة، المجلة التربوية، جامعة سوهاج، العدد الثاني والستون، يونيو ٢٠١٩م.

١٤-سلوى محمد المهدي، ميراث المرأة في صعيد مصر بين الواقع والمأمول: دراسة سوسيو أنثربولوجية في محافظتي سوهاج وقنا، مجلة كلية الأداب، جامعة أسيوط، ع ٢٠، ٢٠٠٦م.

١٥-عامر محمد نزار جلعوط، الميراث والعرف، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، سوريا، العدد ٤٩، يونيو ٢٠١٦م.

١٦-علي جلبي عبد الرازق، العنف والجريمة المنظمة: دراسات في المشكلات الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٧.

١٧-فدى فؤاد سالم، ميراث المرأة بين الشريعة والتطبيق دراسة حالة بإحدى القرى المصرية، مجلة كلية الآداب، جامعة بنها، المجلد ١٥، العدد ١، ٢٠٠٦م.

١٨-لعراف زاهية، الجدوى الاقتصادية لعمل المرأة وفق مفاهيم التنمية المستدامة من منظور إسلامي، مجلة دراسات اجتماعية – مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارية، الجزائر، ٢٠١٩م.

١٩-ليلي البهنساوي ومحمد عبد السلام، ميراث المرأة بين الشريعة الإسلامية والواقع الاجتماعي: دراسة سوسيولوجية لعينة ريفية، المجلة العربية لعلم الاجتماع، جامعة القاهرة- كلية الآداب- مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، عدد ٢٢، يوليو ٢٠١٨م.

٢٠-مركز إيفاد للدراسات والاستشارات، الفقر المؤنث: سماته وخصائصه في المجتمع السعودي، فهرس مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠١٤م .

٢١-مشيرة عشري، تأنيث الفقر بين الواقع الاجتماعي وغياب العدالة الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٢، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٧م.

٢٢-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حوكمة حيازة الأراضي من أجل المرأة والرجل، منظمة الأغذية والزراعة، روما، ٢٠١٣م.

٢٣-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة البرنامج العاملي للإحصاء الزراعي ٢٠٢٠، المجلد الثاني، المبادئ التوجيهية العملية، منظمة الأغذية والزراعة سلسلة التنمية الإحصائية ١٦، روما، ٢٠٢٠م.

٢٤-مها فاخوري، حقوق المرأة في المسيحية، منشورات النور، بيروت، ١٩٩٨م.

٢٥-نهال محمد عبد التواب، الثقافة الريفية وعلاقتها ببعض قضايا التنمية: دراسة ميدانية، المجلة العلمية لكلية الآداب-جامعة أسيوط، Article 9, Volume 21, Issue 68, October 2018, Page 171-189.

٢٦-نهلة زيتون وآخرون، دراسة عن التمكين الاقتصادي للمرأة ٢٠١٨، البنك الدولى للإنشاء والتعمير/ البنك الدولي، نيويورك، ٢٠١٨م.

٢٧-وسام محمد أحمد بلابل، اتجاهات الشباب في المجتمع المصري نحو مفاهيم النسوية: دراسة ميدانية على عينة من طلاب وطالبات الجامعة، المجلة العلمية لكلية الآداب- جامعة أسيوط، العدد ٨٣، يوليو ٢٠٢٢م، ص ص ٩٧١- ١٠٣٨.

٢٨-وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، رؤية مصر ٢٠٣٠م، القاهرة، ٢٠١٦م.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1- Dick R., & al.et., (2019) Women's land rights as a pathway to poverty reduction: Framework and review

of available evidence, Contents lists available at Science Direct, Agricultural Systems.

2- Evelyn Namubiru-Mwaura, Land Tenure and Gender: Approach's and Challenges for Strengthening Rural Woman's Land Rights Women's, Voice, Agency, & Participation Research Series 2014 No.6, The World Bank.

3- Jones,K., & Budig, M., (2008), Feminist Theory, Encyclopedia of Social Problems, Vincent N. Parrillo, editor. Sage Publications.

4- Lorber, Judith. 2005. Gender Inequality: Feminist Theories and Politics, Third Edition. Los Angeles, CA: Roxbury Publishing Company.

5- Parker, Jason Shaw.,(2006) Land Tenure in the Sugar Creek Watershed: A Contextual Analysis of Land Tenure and Social Networks, Intergenerational Farm Succession, and Conservation Use Among Farmers of Wayne County, Ohio،Ph.D., The Ohio State University.

6- Peterman, A., (2011), Women's Property Rights and Gendered Policies: Implications for Women's Long-term Welfare in Rural Tanzania, The Journal of Development Studies, 47:1, 1-30

ثالثًا: المواقع الاليكترونية العربية:

١- أمل قنديل، الملايين من النساء العاملات في الريف المصري مُعرَّضات لخطر تغيّر المناخ، ٢٠١٧م.https://www.asswak-alarab.com/archives/14986

(أمل قنديل باحثة غير مقيمة في معهد الشرق الأوسط في واشنطن. وهي متخصصة في الاقتصاد السياسي في الشرق الأوسط، وبخاصة في مجالات المياه والأمن الغذائي والزراعة وتغير المناخ، وقضايا الفقر والتنمية الريفية. وقد تركز عملها على مصر، وكذلك على الأردن وسوريا).

٢- أمل قنديل، فلتتحقق العدالة: ينبغي احترام حقوق ملكية المرأة للأرض في العالم العربي، ٢٠٢١م. https://www.asswak-alarab.com/archives/2173

رابعًا: المواقع الإلكترونية الأجنبية:

1- https://www.ifad.org/ar/web/latest//%D8%AF%D8%B9%D9%85%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%86D8%B3%D8%A7%D8%A1%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%A%D8%B6%D9%8A(Nov.2020)

2- https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2016/10/14/promoting-land-rights-to-empower-rural-women-and-end-poverty

3- https://www.fao.org/3/X2985A/X2985A.htm

4- https://www.ifad.org/ar/web/latest/-/three-reasons-to-invest-in-land-tenure-security

5- https://www.fao.org/sustainabledevelopmentgoals/indicators/5a1/ar/?ADMCMD_view=1%2520as

6- http://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?enc=6QkG1d%2FPPRiCAqhKb7yhssmw5jHDQuNBd%2BTWAI

G8TlFF3rU0Vp7Rhtzws3zJ0%2BbAUwYlUtW4kY9lpasAvYbr9JrJOpsOrLEJdEDnnF7HGVUGrS%2F%2BlyvpNWH4tFscrZgW

7- https://www.fao.org/3/X2985A/X2985A.ht.

8- https://www.un.org/ar/global-issues/ending-poverty.

9- https://aps.aucegypt.edu/ar/articles/84/tackling-multidimensional-poverty-in-mena

The Relationship Between Women's Ownership of Agricultural lands and the Feminization of Poverty in the Egyptian countryside: An Analytical Study

Abstract

The current study is based on a basic hypothesis: that there is a mutual and interrelated relationship between the ownership of agricultural land and the economic empowerment of rural women, the eradication of the phenomenon of widespread poverty among women, and the realization of truly sustainable human development. Using the re-analysis method, the study found the following:

1- Despite the resolution of divine religions, international agreements and national laws regarding the independence of women's financial responsibility and their right to inheritance, Christian and Muslim women in rural Egypt are still disadvantaged and suffer from deprivation of their legal inheritance (in cash and in kind) for various and different reasons.

2- As a result of the international efforts of a number of international organizations, a group of agreements have emerged that many countries of the world have signed, obligating those countries to achieve equality and non-discrimination against women. For the sake of obtaining ownership and possession of agricultural land, and good management. These agreements were able to achieve some successes in the field of women's empowerment, but it was not able to achieve the desired goals of sustainable development in rural Egypt.

3- Discrimination against women's rights to property and possession is still the prevailing rule in the Egyptian countryside.

According to the results of the study, the following is recommended: Paying attention to raising the economic level of rural women, by eliminating the phenomenon of poverty that is widespread among many groups of rural women. This will not be possible except by obtaining her legal inheritance of funds and agricultural lands, which will enable her to access all sources, resources and services available in society. The Egyptian state must also address the actual and legal discrimination against rural women, using a number of strategies developed by sociologists and economists, to empower women in all fields